الداخلية تعجز عن القبض على قاتل الحامدي وناهبي سيارة المهذري

فشلت وزارة الداخلية في إلقاء القبض على قاتل المواطن محمد الحامدي من ابناء مديرية حبيش؛ بعد لجوئه (أي القاتل) إلى مديرية سنحان واحتمائه بأحد الوجهاء هناك. كما فشلت في إلقاء القبض على المتهمين بنهب سيارة الزميل عابد المهذري رئيس تحرير صحيفة «الديار» الذين يحثون بأحد التجار.

وقال مصدر مقرب من عائلة الحامدي إن ادارة أمن محافظة صنعاء ابلغتهم عدم قدرتها على القبض على القاتل بسبب احتمائه بإحدى الوجاهات القبلية في مديرية سنحان التي ينتمي إليها الرئيس علي عبدالله صالح، وأن أطقم الشرطة التي ارسلت الى هناك عادت محملة بالقات وتسلمت الأجرة على وعد ان تحل القضية

التتمة في الصفحة 4

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 ربيع ثاني 1427هـ الموافق 24 مايو 2006 العدد (56) Wed. 26/4/1427 - 24 May. 2006 No. (56) 30 ريالاً 12 صفحة

بعد اعتداء 5 ضباط على زميله

حبس أحد جنود «الراجلة» بتهمة التحريض

■ أمين محسن

علمت «النداء» من مصادر مطلعة أن إدارة أمن أمانة العاصمة قامت الاثنين الماضي بحبس الجندي هشام المخلافي، أحد منتسبي الشرطة الراجلة، بتهمة تحريض زملائه على عدم الخدمة في معسكر الشرطةالراجلة بأمانة العاصمة، يومي السبت والاحد الماضيين، احتجاجاً على تعرض احد زملائهم للضرب على أيدي ضباط في المعسكر، وتشجيعهم على رفع شكوى جماعية بذلك إلى وزير الداخلية.

وكان عدد من أفراد الشرطة الراجلة قد وجهوا رسالة -السبت الماضي- إلى وزير الداخلية اشتكوا فيها تعرض زميلهم صابر محمد عثمان السامعي -المحبوس حالياً في إدارة أمن العاصمة- للضرب المبرح.

وذكرت الرسالة أن أربعة ضباط في المعسكر استدعوا صباح اليوم نفسه السامعي من زنزانته التي دخلهابسبب خمسة أيام غياب، للتحقيق معه. وقاموا بسحبه إلى قطاع الضباط، وإلى داخل الحمامات، بعدها انهالوا عليه بالضرب، لطماً وركلاً وسحباً على أرضية الحمامات. كما قاموا بصب الماء الحار على رأسه وجسمه وأجبروه على شرب ماء ملوث في الحمام، حتى أفقدوه وعيه.

التتمة في الصفحة 4

لا تقدم في حوار اللحظة الأخيرة بين الرئيس والاصلاح

المشترك يتجه لإعلان مرشحه الرئاسي في مؤتمر لهيئاته المركزية

■ «النداء» - خاص:

لم تحسم أحزاب اللقاء المشترك قرارها بعد بشأن الانتخابات الرئاسية المقرر أن تبدأ اجراءاتها الدستورية نهاية الشهر المقبل.

لكن مصادر موثوق بها أفادت أن الهيئة التنفيذية للقاء شرعت في وضع إطار لعملية إختيار مرشح المعارضة في حال أعتمد خيار المنافسة في الانتخابات.

وطبق المصادر فإن المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء سينظر في قائمة تضم اسماء شخصيات حزبية ومستقلة ذوات ثقل شعبي وتحظى برصيد من الثقة لدى جمهور المعارضة، تمهيداً لاختيارالمرشح من بينها.

وعلمت «النداء» أن الإسم الذي سيقره المجلس الأعلى سيعرض تالياً على هيئات القرار (اللجان المركزية) في أحزاب اللقاء.

وإزاء الضغط الذي يشكله ضيق الوقت على تحقيق هذه الآلية، ذكرت المصادر أن المجلس الأعلى قد يدعو إلى اجتماع مشترك للهيئات المركزية للأحزاب الخمسة، يتم فيه إقرار مرشح اللقاء، وإعلانه قبيل فتح باب الترشيح من قبل رئاستيْ مجلس النواب والشورى.

وأكدت المصادر أن أحزاب اللقاء المشترك ستحرص على تقديم شخصية قيادية بارزة من المعارضة، يدلل على جديتها في التنافس على الموقع الرئاسي. ولم تستبعد أن يكون من قيادات الصف الأول في حزب الإصلاح، أو ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي.

وقلّل محمد قحطان، الناطق باسم اللقاء المشترك، من امكانية حدوث خلاف بين احزاب المعارضة حول شخص المرشح وانتمائه السياسي.

وقال في تصريح لـ«النداء» إن أحزاب اللقاء متفقة على تقديم مرشح جدي في حال اعتمدت خيار المشاركة.

وحيال موقف الشيخ عبدالله الأحمر رئيس حزب الاصلاح، أوضح قحطان أن الأحمر أبلغ قادة المعارضة أنه لن يكبح أي خيار يتخذه اللقاء المشترك حيال الاستحقاق الرئاسي.

وكان الشيخ الأحمر قال لصحيفة «الشرق الأوسط» بُعيد وصوله إلى صنعاء قبل اسبوعين إن الأولوية بالنسبة له هي الانتخابات المحلية. ورأى معلقون أن تصريحات الأحمر تندرج في سياق محاولته التقليل من أثر الانتخابات الرئاسية وتنفيس الاحتقان الذي يطبع الحياة السياسية منذ شهور.

ورجح مصدر في اللقاء المشترك أن يبت المجلس الأعلى (أمناء عموم الأحزاب) في موضوع المرشح في غضون اسبوعين.

ويواصل المكتب السياسي للاشتراكي اليوم اجتماعه الاعتيادي الذي بدأ أمس. وقال علي الصراري، عضو المكتب السياسي، لـ«النداء» ان الاجتماع سيبحث مبدئياً في الخيارات من دون ان يخوض في تفاصيل خيار المشاركة، وفيها هوية المرشح المحتمل.

ومن المقرر أن تعقد اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري دورة اعتيادية مطلع الشهر القادم. ولا يمانع التنظيم، بحسب احد قياديه، من أن تتضمن قائمة الأسماء المرشحة، أولئك الذين أعلنوا

التتمة في الصفحة 4

مكتب صحة تعز يعرقل لجنة تفتيش وزارية

■ بشير السيد

أكدت مصادر صيدلانية أن مكتب الصحة في محافظة تعز عرقل لجنة مكلفة من وزارة الصحة بتقييم وضع المنشآت الصيدلانية في المحافظة.

واوضحت أن اللجنة عادت إلى صنعاء الاسبوع الماضي دون ان تتمكن من أداء مهامها. وأضافت أن مدير مكتب الصحة بالمحافظة امتنع عن اعطاء توجيهات للجهات المعنية بتسهيل عمل اللجنة.

وكانت تقارير السنوات الماضية للجان الميدانية المكلفة بتفتيش المنشآت الصيدلانية في محافظة تعز (حصلت الصحيفة على نسخة منها) أوردت أن (70) منشأة صيدلانية تبيع ادوية مهربة ومزورة وأدوية مخلة بالآداب وأخرى مخدرة وأدوية فاسدة ومنتهية وأدوية مجهولة المصدر وأدوية حكومية وعينات مجانية، وأن العمالة فيها غير مؤهلة.

وذكرت التقارير فتح العديد من الصيدليات ومحلات بيع الأدوية بالجملة دون

التتمة في الصفحة 4

بعد أحكام قضائية بالاعدام والحبس.. العفو عن الديلمي ومفتاح

أفرج ظهر الأحد الفائت، بتوجيهات رئاسية، عن السجينين يحيى الديلمي ومحمد مفتاح بعد ان كان صدر حكم قضائي بإعدام الأول وسجن الثاني 8 سنوات بعد اعتقال دام قرابة عامين.

ونقل موقع نيوز يمن عن مصادر مطلعة انه أفرج عنهما وسط حشد من المواطنين الذين توافدوا إلى السجن المركزي بصنعاء لاستقبالهما ثم رافقوهما في موكب احتفائي كبير إلى

التتمة في الصفحة 4

• مفتاح

• الديلمي

يا شقي في يوم عيدك

■ فضل مبارك

كل شيء كان حاضراً في «عيد الحديدة» وأهم شيء كان غائباً..كل الاشياء حضرت وغاب المواطن.

حضرت القيادات منفوخة الأوداج وحضر جحافل الجند الذين ضيقوا على العيد حتى أنفاسه. وتسابق الدراويش ومعلنون آيات الولاء الأهوج والطاعة العمياء.. في حالة يرثى لها وحالهم كحال من «يغمز في ظلمة».

وتزاحمت ماركات وموديلات السيارات الفارهة.. وضاع المواطن، صاحب المصلحة الحقيقية في الوحدة.. الذي مات مدهوساً تحت عجلاتها ولم يلتفت إليه أحد.

تزينت الشوارع بالصور والأعلام واللافتات واللوحات الكهربائية والإعلانية، ونابت عن شعور المواطن المقهور بالغبن والمتكدس بالمعاناة لتحمل آية معكوسة لا يريد الحاكم سوى قراءتها وسماع نغماتها وإن كانت نشازاً، ويدرك انها لا تعبر عن مضمون ولا تؤدي إلى هدف وانها مغشوشة في صورة حق...

لله درك من وطن مسحوق.. ولك الله يا شعب؛ كل شيء يصرف باسمك ولأجلك ولا تطال منه شيئاً..

مليارات تصرف على البهرجة والأشياء الفاضية التي «لا تودي ولا تجيب» سوى ان يترزق من وراء تلك العمليات المشبوهة حمران العيون.. الذي يكتنزون الذهب والفضة على حساب تجويع الناس.

التتمة في الصفحة 4

سؤال الوحدة

■ المحرر السياسي

ليست «الوحدة» آلهة مقدسة تصدح بالدعوة إلى عبادة الفرد الواحد الأحد، ونحر الذبائح وسكب المدائح.

ليست «الوحدة» ما نسمع ونرى من سفه في إنفاق المليارات على أمجاد من ورق وخرق، وعلى انجازات تلفزيونية وأناشيد ورقصات واحتفالات وطقوس وولائم وحشود وما إلى ذلك من أشكال الامعان في الغياب عن الزمن الانساني المعاصر، وأشكال اتقاء شر العصر، وتأكيد الذات النرجسية الجريحة بالاقامة المستدامة في لحظة ماضية مؤثثة بشعراء البلاط والمهرجين وحملة المباخر والمشاقر بمشهدية فلكلورية سقيمة لا تثير حساسية ضحك عالم الالفية الثالثة إلا بمقدار اتساع هذا العالم على كوة من احتمال لأرشفة مايحدث في اليمن من باب الاقرار بقدومه من لحظة غابرة في الزمن.

ليست «الوحدة» كل هذا الهراء والهباء، وذلك ما تقترحه علينا اللحظة الراهنة حيث ترتد بنا ذكرى إعلان الجمهورية اليمنية الموحدة إلى سؤال الوحدة التي لم تنجز بأفق احتضان التعدد والتنوع والاحتفاء بالاختلاف، والارهاص بانتقال ديمقراطي سلس ومتدرج، والقطع مع إرث الشمولية والاستبداد، فكراً وممارسة، والرهان على ثقافة سياسية ديمقراطية جديدة تأخذ مداها في التجذر بالزمن الحاضر، والتبلور في فضاء مفتوح على الحوار، وإعادة الاعتبار للسياسة بما هي تدبير عقلاني للشأن العام، وتداول وتبادل لمقاليد هذا الشأن المحكوم بمؤسسات دولة الحق والقانون المرتجاة.

وكما كل مرة، بل وعلى نحو أشد، يتطاول أمامنا سؤال الوحدة في ذروة تحديه وقسوته ومجازية

التتمة في الصفحة 4

مقاطـــع مـــنْ:

«أصل الحكاية.. كما يرويها عبدالمرتجي البواب»

د. ياسين سعيد نعمان

المقطع الخامس

كان عبدالمرتجي يطل لأول مرة على اوضاع العرب خارج القطر المصري من خلال هذا السياسي، فتروعه الإنتكاسات التي اصابت الثورات العربية..

وفيما يحاول أن يجد تفسيراً لهذه الانتكاسات بتصميم نموذج ذهني للقائد الثوري بصفات «جيفارا» مثلاً، فإنه يتوصل إلى حقيقة هامة، وهي أنه عوضاً عن أن معظم الزعامات الثورية العربية لم تنتجها الأدغال وحروب التحرير الشعبية، وإنما الانقلابات العسكرية الخاطفة، فإن السلطة بطبيعتها لا يمكن ان تتعايش مع الحالة الثورية.

فالحالة الثورية تفقد زخمها مع الوصول إلى السلطة. وهناك تبدأ مرحلة جديدة تتبدد فيها الميول الثورية في الصراعات الداخلية بهدف الاستئثار بالسلطة والسيطرة على القرار.

تكمن المشكلة في عدم التفريق بين قيادة الثورة وإدارة الدولة. قيادة الثورة عملية رأسية يكون فيها القرار في الغالب مطلقاً ويرتب آثاره المباشرة حصراً على اولئك المنتسبين للثورة. أما إدارة الدولة فهي عملية مركبة لأن القرار يرتب آثاراً مباشرة على المجتمع كله، وبالتالي فهو غير مطلق، أي أنه مقيد بطبيعة الآثار التي سيرتبها على صعيد المجتمع، ومن ثم بموقف الناس منه. بواسطته تخرج الثورة إلى الناس ومن خلاله تتحدد علاقة الناس بهذه الثورة، ليس كمتلقين لنتائج القرار فحسب، ولكن كمشاركين في صناعته.

ومما سجله عبدالمرتجي على لسان هذا السياسي ملاحظتين جديرتين بالاهتمام:

الأولى: أن بعض النخب تأتي إلى الحكم بواسطة المؤسسة العسكرية، وتكون واجهة لقوة سياسية ذات فكرة ايديولوجية صدامية، ويكون وصولها إلى السلطة بداية لمرحلة جديدة من الصراع الذي يستهدف تصفية القوى الأخرى.

يحدث هنا أن إدارة الدولة تبقى لفترة طويلة إمتداداً لنظام قيادة العملية الإنقلابية (أو الثورة، كما يطلق عليها). ولن يكون الإنتقال ممكناً دون تنازل -مقبول اجتماعياً- عن قدر من القرار السياسي لصالح الشعب ومؤسساته المدنية. غير أنه لما كانت هذه النخب تحكم بمرجعية ايديولوجية تحتكر الحقيقة، فإن الأرضية السياسية التي تتحرك فيها لا بد أن تُشتق من داخل مشروع هذه الأيديولوجية، ويصبح تنازلها عن قدر من القرار السياسي محكوماً بطبيعة المؤسسات التي تنشئها، أي أنها في الحقيقة تتنازل لمؤسساتها وليس للشعب. وهذا ما يحدث أيضاً مع الأنظمة المستبدة عموماً.

هذا يعني أن عملية الانتقال تأخذ بعداً صدامياً..

الملاحظة الثانية: هي أن الأيديولوجية التي تتخذ صورة «الدوغما» تفقد وهجها بعد فترة من الزمن، حتى بين أعضائها؛ والسبب هو غياب الأدوات السياسية المرنة التي تسمح بإدارة حوارات مع فرقاء الحياة السياسية. والأيديولوجية لا تتجدد تلقائياً من داخل نفسها وبمعزل عما يحيط بها من ثقافات وأفكار وآراء. ومالم تعتمد على قوة الحجة بدلاً من قوة السلطة فإنها لا تصمد أمام متغيرات الحياة.

وقد لفت إنتباه عبدالمرتجي أن محدثه السياسي استخدم تعبير «العملية الإنقلابية» لوصف ما تم التعارف عليه بالثورة، وهو ما اعتبره تحولاً هاماً في أدب الثورة العربية الذي ظل يعرف كل انقلاب عسكري على أنه ثورة بغض النظر عن الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لهذا الإنقلاب وما يحدثه من تغيرات عميقة او سطحية في حياة المجتمعات.

ويذهب في حديثه إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يرى أن العرب لم يعرفوا ثورة بالمفهوم الذي يعبِّر عن إرادة الشعب في التغيير.

فهذه الإرادة تظل مغيبة ومستثناة في كل مراحل «الثورة». النخب تتولى كل شيء نيابة عن الشعب. فهي تقوم بـ«الثورة» نيابة عن الشعب، وتستولي على السلطة باسم الشعب. وحينما يطالب الشعب بإشراكه في إدارة شؤون حياته كما وعدته «الثورة»، لا يجد سوى البنادق مصوبة إلى صدره.

لم تفعل «الثورات « العربية شيئاً لإيقاظ الشعوب من سباتها. قفزت فوق سباتها، تركتها تغط في نومها، تهزها الألغام المتفجرة وهي في مرقدها.

«الثورات» على شاكلة ما شهده العرب زمن ثوراتهم لم تفتح نافذة إلى العصر وإلي الحرية، لكنها فتحت مزيداً من الأبواب إلى السجون، عدّلت مضمون التهمة وعنوانها وتفننت في إبتداع وسائل جديدة للعقاب.

لاحظ عبدالمرتجي أن صاحبه السياسي كان يتدفق في حديثه كشلال ماء احتجز وراء سد إنهار فجأة. وكانت آخر ملاحظة قالها هذا السياسي «المحبط» هي:

«انظر يا صديقي إلى القوى التي آلت إليها «الثورات» وإلى الطريق الذي انتهت إليه، لتكتشف حالة الإغتراب التي حكمت علاقتها بالشعوب التي قامت من أجلها».

قال عبدالمرتجي:

«علينا أن نبحث بموضوعية عن الأسباب التي جعلت «ثوراتنا» ترفع شعارات الحرية والمساواة.. الخ، وتقلب لها ظهر المجن في الممارسة لينتهي بها المطاف إلى أبواب السجون وأقبية التعذيب. ليس هناك خلل في الفكرة التي نشأت مع الحاجة التاريخية لإصلاح الأمة؛ الخلل يكمن في طبيعة القوى التي آلت إليها « الثورات» بداية ونهاية.

كل ما يسجله تاريخ القوى التي تسلمت رايات الحكم «الثوري» هي أنها نجحت في القمع وأخفقت في بناء أنظمة للحكم تعيد تجديد نفسها بالحرية والعدل والمشاركة الشعبية.

في بعض الأحيان هناك منجزات أشبه بالنُّصب التذكارية، يضع فيها الحاكم جل جهده وكل طاقات البلاد، وكأنها إنما صممت لتخليده.

هذه «النُصب» يستعين بها الحاكم لتشديد القمع كحجة على نجاحه في البناء. بينما هي في الحقيقة مجرد منشآت لا تعني الكثير عندما يتعلق الأمر بتفكيك مفاصل التخلف، وصياغة موقف حاسم منه يبدأ بالإنسان وينتهي عنده.

ثقافتنا يا سيدي مستمدة من تاريخ مصنوع في كثير من مراحله من منشأة واحدة، مختزل فيها، هي كل ما نستطيع ان نقف أمامه ونفاخر به. ولا غرابة بعد ذلك أن نجد حكامنا يقتفون هذا الأثر في تخليد ذكراهم بمنشأة من هذا النوع، يختزلون فيها الإنسان، حتى إذا حان ميعاد جرد المنجزات في وقت لاحق، توارت حرية الإنسان وكرامته وكل ما لحق به من عبث خلف هذا «المنجز».

ومع ذلك هناك فرق جوهري بين منشأة اليوم ومنشأة الأمس: منشأة الأمس كانت تعكس منجزاً حضارياً ثورياً لعقل الإنسان في البلد الذي تقام فيه، أما منشأة اليوم – المنجز، فإنها تقام بأيدٍ أجنبية وتستخدم عقلاً اجنبياً وتسلم جاهزة. لا يعرفُ العقل «الوطني» عن سرها إلا القليل، فهي امتداد للعقل الذي يتولى إنشاءها. أما البلد الذي تقام فيه فهو أشبه بالرحم المستأجر (وهنا شدد عبدالمرتجي على العبارة) لا أقل ولا أكثر.

وحتى منشأة الأمس التي تشكل جانباً من شخصيتنا، لا يتم دمجها في ثقافتنا المعاصرة سوى بأدوات أجنبية، وتحت عنوان أكبر: «الحفاظ على التراث الإنساني». فالذي يكتشفها ويؤرخ لها أجنبي، والذي يعيد تأهيلها ويصونها أجنبي، أما نحن ففي موقف محايد مما يجري لا نملك سوى التصفيق للإكتشاف الذي نحاول أنْ نعيد العلاقة معه عبر الحبل السري الذي يظل بيد الأجنبي.

و أصل الحكاية ياسيدي هي أن «ثوراتنا» تقاعست عن اكتشاف كُنْه المعرفة التي اختزنتها تلك المنشأة القديمة، فكرست الإنقطاع الذي سجلته عهود الجمود، وراحت تقلد الشكل الخارجي لها، وساومت به العقل، فكانت ثورة في شكلها الخارجي وجموداً في مضمونها.

عجزت عن أن تحقق ثورة في العقل وفي المعرفة لأسباب كثيرة، منها أن ثورة العقل تحتاج إلى زمن يتجاوز فترة حكم «الزعيم»، وإلى تراكمات معرفية لا تتسع لها إهتماماته.. ولذلك فهو يفضل «المنجزات» السريعة التي تسجل بإسمه بغض النظر عن أثرها في مراكمة المعرفة الوطنية وتحفيز العقل.

على أن التجربة قد سجلت على الدوام إخفاق مثل هذه «المنجزات» في إحداث مثل هذا التراكم المعرفي، وأسندت إلى العقل «الوطني» مهاماً ثانوية أبقته في حالة غربة عما يجري حواليه.

وبالتدريج بدأ التنافر يسود علاقته بـ«الثورة» بعد أن اتجه مسارها صوب تخليد «الزعيم» بمنجزات من صناعة العقل الأجنبي، وتكريسه كمجدد لـ«ثقافة المنشأة الواحدة» ولكن بلا مضمون معرفي. وأخذ هذا العقل ينكمش داخل صينية الطعام الذي سمحت به دولة «الثورة» لأسباب تقشفية، وكان هذا تعبيراً عن أسوأ مظاهر القمع التي تعرض لها العقل العربي المعاصر: محاصرته في صينية الطعام المعدَّة سلفاً داخل مطبخ الحكومة، حتى أن حريته التي بشر لها لم تعد تتجاوز ما يسمح به الخيار المتاح داخل هذه الصينية. والعقل المتعظ هو الذي لن يترك صاحبه يتضوَّر جوعاً.

حوصر العقل العربي داخل الحاجة البيولوجية لصاحبه كانعكاس لحاجة دورة الحياة في أبسط صورها. أما وقد تعقدت على النحو الذي عليه الإنسان المعاصر، فذلك أمر يضع العقل العربي في مواجهة حقيقية مع نفسه أولا.. حريته تبدأ من داخله لا من خارجه. الحرية من الخارج وهم، حتى لو جاء من يهب الحرية للعقل من خارجه وهو مغلق على مفاهيم الولاء التي انتجها الإستبداد، وكرستها الفاقة والعوز، وتوغلت في النفس عبر مرجعيات أكسبتها صفة القدسية، فلن يكون أكثر من «طارق على تابوت ليوقظ من بداخله» على حد تعبير تشيخوف».

ماذا بعد أن «نرجم» العيال؟

بلقيس علي اللهبي

لست ادري لما ينبري بعض الصحفيين في بعض صحف الحزب الحاكم وبعض المؤسسات الصحفية الحكومية للدفاع عن بعض الجرائم فقط من اجل مهاجمة من كتب عن هذه القضايا في صحف المعارضة!! ولماذا يتعاملون مع المجتمع المدني والناشطين والناشطات على أنهم أعداء؟! حين كتبنا عن سوسن انبروا للدفاع عن الأمن رغم التقصير الذي حدث منه، ورغم تعامله مع المحامي على انه خصم، بعيدا عن مفهوم البحث المشترك عن الحقيقة للأجهزة القضائية، ولم يتحدثوا عن الطفلة إلا في ظل اهتمام "المحافظة" على ضوء "التوجيهات". وأتت إليهم التقارير الطبية التي تدل على سلامة غشاء بكارة الطفلة وكأنها الانتصار الذي كانوا يبتغونه. ولكن الانتصار على من؟ على طفلة استُغلت بشكل أو بآخر لتصفية حسابات بين الراشدين، في ظل غياب خدمات قضائية عادلة، بافتراض ان الطفلة وعائلتها مدعين، وهذا بعيد عن تصديقي أنا شخصيا(لم يفقدوها بكارتها وهم بهذا القدر من الإجرام!!) فمن الضحية؟ وبافتراض أن الرجل مذنب وانه تعمد هذه المسرحية ليكمل فصولها مستقبلا بعد أن استنفد خيارات القضاء أمام الضحية (التقرير بعد تلك الفترة لا يستطيع نفي الاغتصاب أو محاولته) ولكي يضع ضحيته أمام الركوع بذل الراعي الذي لم يعد يستجيب لصرخات استغاثته احد. بكل هذه الافتراضات: الضحية الوحيدة هي الطفلة، وأي رقصة نصر ستكون حول أشلائها.

طفلة أخرى تقبع في مستشفى المنار، تعاني من كسور في العظام، لم تجبر بل تشوهت في سبيل ستر جرم من حطمها. طفلة لم يستطع جسدها ان يستجيب لسنها وينمو، ليبدو انه لطفلة في الثامنة خانها الحظ لتقع في يد زوجة اب خرجت عن انسانيتها، عن الأم التي تسكن كل انثى، وخانتها امها حين انجبتها لرجل اقل ما يقال عنه انه لم يحمل هذا الوصف، لذلك لم يجد الأب بداخله لأن الوحوش تتبرأ منه. هذا الكائن القادر على الانجاب كان يحرق او يوافق على حرق طفلته بالسجائر في سائر جسدها وان تسكب المواد الكاوية على وجهها. وبعد كل ذلك التعذيب يرسلها لتحمل قاذوراته وزوجه لترمي بها الى الشارع لتجد فرصة للهرب الى بيت الجيران ومن هناك الى قسم الشرطة الذي تصرف بكل مسؤولية ونقل هذه البائسة الى مستشفى المنار النموذجي في حي الرقاص.

مدير المستشفى الذي ابدى سروره لاهتمام المنظمات بهموم الناس، اشار الى ان بعض معارف والد الطفلة حنان اشاروا الى انه معتوه.

الطفلة اخبرتني ان من فعلت بها كل ذلك هي زوجة ابيها وحين سألتها عن المدرسة قالت: "حين اذهب لأعيش مع امي سوف ادخل المدرسة".

لنتخيل انّا نحترم امومة امرأة انجبت طفلاً من احشائها، وحين تنفصل عن ابيه تظل علاقتها بهذا الطفل قائمة تتدخل في حال وجود ما يمس مصالحه وفي حال كان الخلاف وفي ظل المصلحة الفضلى للطفل سيكون فلن يكون الطفل ضحية خلافهما.

أول كلمة تقال لها من ذويها بعد الطلاق "ارجعي له عياله!"، واذا اشتكت من سوء إعالته وحضانته قيل لها: "عياله وهو حر!"، كأن دورها لم يكن الا مختبريا، وهي ذاتها تقتنع بهذا الدور فلا تدخل أهلها او زوجها التالي في مشكلات "هم في غنى عنها" والضحية هم الأطفال.

فماذا بعد؟! أوقفوا مسلسلات العنف الأسري والمجتمعي ضد الأطفال؛ فالطفل هو زاد الغد وليس كما يقال: "ما من الجاهل الا منفعته"، يأتي منهم الكثير فقط نربيهم ولا نقتل كل احلامهم ولا نزايد بقضاياهم لتكبر معهم المنفعة.

ندوة اتحاد النساء في إب تتحول من «الوحدة» إلى دعاية انتخابية

■ كتب- ابراهيم البعداني:

تحولت الندوة التي حملت عنوان «الوحدة اليمنية هدف من أهداف الثورة اليمنية» إلى حملة دعائية لحزب المؤتمر الشعبي العام والرئيس علي عبدالله صالح وإلى مهاجمة أحزاب اللقاء المشترك لمواقفهم السلبية تجاه المرأة وعدم اعطائهم المرأة حصة في هياكل الاحزاب القيادية كالتي تم تطبيقها في المؤتمر الشبابي العام.

الندوة التي اقامها اتحاد نساء اليمن فرع إب في قاعة الريادي بكلية التربية والقت فيها رمزية الارياني الامين العام لاتحاد نساء اليمن كلمة افتتاحية اثارت استياء العشرات من النساء الحاضرات مما تم طرحه في الندوة وإلى قيام اللجنة المنظمة للندوة بقراءة بيان لندوة مماثلة أقيمت في مدينة تعز طالبت فيه الرئيس علي عبدالله صالح بالعدول عن قراره بعدم الترشح.

وزاد من سخط واستياء الحاضرين ومغادرتهم القاعة توزيع كشوفات على الحضور لكتابة اسمائهم والتوقيع أمام كل إسم بذريعة أنه تم توزيعها ليتم معرفة عدد الحاضرين بينما اكتشف انها توقيعات لمطالبة الرئيس بالتراجع عن قراره بعدم ترشح نفسه للانتخابات الرئاسية.

مواطن يناشد الداخلية اعادة أرضه المنهوبة

يناشد المواطن عبده عثمان الوصابي من أهالي مدينة القاعدة مديرية ذي السفال محافظة إب، وزير الداخلية ومحافظ إب، لإنصافه وإعادة أرضه المنهوبة. وتفيد شكوى الوصابي أن المدعو عبدالملك الشعبي، قام بالاستيلاء على أرضه الواقعة في شارع الثلاثين بمدينة القاعدة، وباشر عملية البناء عليها.

وذكرت مصادر مقربة من الوصابي أن الشخص المعتدي اقدم على ذلك بإستقواء من شيخ الجعاشن، حيث ان المعتدي من رعاياه.

هذا وتفيد الشكوى التي تقدم بها الوصابي إلى مدير امن محافظة إب (حصلت «النداء» على نسخة منها) أن مدير أمن القاعدة تواطأ حيال هذه القضية و لم يقم بتنفيذ القانون رغم تلقيه توجيهات عديدة من مدير امن إب وقاضي محكمة ذي السفال بإيقاف العدوان وضبط الجاني.

المشترك يتجه

(تتمة الصفحة الأولى)

ترشحهم كمستقلين خلال الشهور الماضية. وكان مصدر مطلع أبلغ «النداء» أن التنظيم يميل إلى ترشيح المهندس عبدالرحمن الحمدي، الشقيق الأصغر للرئيس الأسبق ابراهيم الحمدي.

ووصف مراقبون توجه اللقاء المشترك نحو تسمية مرشح رئاسي، بالخطوة الايجابية. وعزوا هذا التطور إلى انسداد الحوار بين السلطة والمعارضة. وكان الرئيس علي عبدالله صالح التقى الاربعاء الماضي محمد اليدومي، امين عام الاصلاح، وعبدالوهاب الآنسي، الأمين المساعد. ووصفت مصادر رفيعة في المعارضة اللقاء بأنه عادي يندرج ضمن محاولات فتح منفذ باتجاه تحقيق صيغة توافقية حول ضمانات العملية الإنتخابية وتأمين المسار الديمقراطي.

وعقدت مؤخراً عدة لقاءات بين قياديين من الاصلاح والرئيس صالح. وعلمت «النداء» أن اللقاء الأخير أضعف فرصة التوصل إلى تسوية بشأن بنديْ الاصلاحات السياسية والضمانات الانتخابية. وكانت مصادر أفادت أن لقاءات الرئيس بالاصلاح بحثت امكانية تطوير النظام السياسي باتجاه النظام البرلماني، واعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات البرلمانية المقرر اجراؤها عام 2009.

وأبدت مصادر قيادية في حزبي الاشتراكي والناصري ثقتها بالدور الذي يضطلع به الاصلاح كمعبِّر عن مطالب اللقاء المشترك، وأكدت استعدادها لبحث أية اقتراحات ترد من الرئيس.

الداخلية تعجز

(تتمة الصفحة الأولى)

عبر الصلح القبلي، حيث اعلن حامو القاتل انهم قدموا عدداً من البنادق الآلية كوجه قبلي للصلح.

وحسب المصادرفإن ملتقى موسعاً للقيادات الحزبية والوجهاء في محافظة إب يجري الاعداد له بغرض الضغط على السلطات لتقديم القاتل إلى القضاء لينال عقابه، وحتى لا يتحول الانتماء المناطقي إلى صفة لدرجة المواطنة.

وكان شهود عيان قد ذكروا ان الجاني ومعه نحو عشرين شخصاً قد حضروا إلى سوق الحراج في شارع خمسة واربعين وانهالوا بالضرب على الحامدي بسبب تأخره عن ارجاع قيمة خرطوم مكنسة كهربائية قبل ان يتقدمهم الجاني ويطلق ثلاثة اعيرة نارية على رأس الضحية امام ولديه الذين يبلغان من العمر ثلاثة عشر عاماً وثمانية اعوام، ومن ثم غادروا المكان دون اعتراض.

وعلى الفور تجمع المئات من ابناء مديرية حبيش للتظاهر امام وزارة الداخلية للمطالبة بالقبض على القاتل إلا ان صرخاتهم لم تلق استجابة.

من جهة ثانية فشلت وزارة الداخلية ممثلة بإدارة امن العاصمة في إلقاء القبض على عدد من المسلحين كانوا قد نهبوا سيارة الزميل عابد المهذري رئيس تحرير صحيفة «الديار» وهددوا بقتله وقيل انهم من اتباع التاجر فارس مناع..

ووفق مصادر مطلعة فإن ادارة البحث الجنائي التي وجهت من قبل وزير الداخلية بالقبض على الجناة لم تفعل شيئاً وانها تحججت بأن المطلوبين ضمن عدد كبير من المسلحين ويحتاج القبض عليهم إلى قوات كبيرة واوامر من النيابة العامة..

المصدر ذاته قال لـ«النداء» ان السلطات الامنية عاجزة عن فعل شيء بسبب الحماية التي يتمتع بها المطلوبون وان الامر يتطلب تدخلاً رئاسياً حتى يجرؤ القادة المعنيون على تنفيذ القانون.

حبس أحد

(تتمة الصفحة الأولى)

وطالبت الرسالة، المهورة بتوقيعات (25) من أفراد المعسكر، وزير الداخلية التدخل لتحويل الجناة إلى الجهات المختصة لينالوا جزاءهم العادل.

وأفادت مصادر مطلعة أن وزير الداخلية وجه، الاثنين الماضي، مدير أمن العاصمة بسرعة التحقيق في القضية واتخاذ الاجراءات العادلة بحق الجناة.

واكدت ان مدير أمن العاصمة شكل لجنة للتحقيق وأوقف الضباط المعتدين في مكتب أمن العاصمة.

مكتب صحة

(تتمة الصفحة الأولى)

الحصول على تراخيص، ووجود عدد من الصيدليات داخل العيادات الخاصة خلافاً للقانون.

وقال أن مكتب الصحة قام بمنح تراخيص الصيدليات دون التقيد بالمسافات المحددة وفق القرارات الوزارية والقوانين المتعلقة بهذا الشأن.

وفي سياق متصل كشفت مذكرة وكيل الوزارة لقطاع الخدمات الطبية والرعاية الصحية، التي وجهت إلى مكتب الصحة بمحافظة تعز، عدم التزام المكتب بإتخاذ الاجراءات القانونية ضد المخالفين الذين تم ضبطهم من قبل لجان الرقابة والتفتيش.

واوردت المذكرة تكرار التوجيهات للمكتب بإتخاذ الاجراءات القانونية ضد المخالفين ولكن دون جدوى.

وذكرت أن منشآت صيدلانية تعمل دون ترخيص وأن (147) صيدلية لم تجدد تراخيصها وأن المكتب قام بمنح (43) صيدلية استمارة فتح بطريقة مخالفة. كما أكدت أن القانون واضح ويجب تطبيقه ضد المخالفين.

وحمَّلت المذكرة المكتب مسؤولية المخالفات الصحية واستمرارها. كما كررت المذكرة مطالبتها المكتب بإغلاق الصيدليات والمختبرات الخاصة والمتواجدة في حرم مستشفيات ومرافق وزارة الصحة في المحافظة.

إلى ذلك أفاد تقرير صدر حديثاً عن اللجنة الميدانية المكلفة بتفتيش المنشآت الصيدلانية في المحافظة أن المنشآت الصيدلانية والمختبرات التي تقع في حرم المستشفيات ومرافق وزارة الصحة لا تزال تزاول عملها، رغم التوجيهات المتكررة بإغلاقها.

فيما اوضحت مصادر في وزارة الصحة أن المكتب لم يرفع أي تقرير للوزارة عن الاجراءات التي اتخذت ضد المخالفين الذين ضبطوا من قبل اللجان وأوردوا في تقاريرها للأعوام 2003 و2005م.

ورجحت أن يكون امتناع مدير عام المكتب ونائبه من تسهيل مهام اللجنة الأخيرة ناتجاً عن جملة المخالفات الموجودة في المنشآت الصيدلانية وتغاضيهما عنها. واستغربت امتناع المكتب عن تسهيل مهام اللجنة، في الوقت الذي يبرز تفشي ظاهرة الادوية المزورة والممنوعة مؤخراً.

بعد احكام

(تتمة الصفحة الأولى)

منزليهما رافعين علم الجمهورية وصورهما وشعارات مرحبة بإطلاق سراحهما.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح وجه بإيقاف الأحكام القضائية الصادرة في حقهما حيث قضت التوجيهات الرئاسية بإيقاف عقوبة إعدام الديلمي، واستبدالها بالحبس(10) سنوات مع وقف التنفيذ، وكذا ايقاف عقوبة الحبس في حق مفتاح والإفراج عنه.

وكانت محكمة الاستئناف ايدت في 3 ديسمبر العام الماضي الحكم الابتدائي الصادر عن المحكمة الجزائية المتخصصة بإعدام الديلمي وحبس مفتاح ثمان سنوات بتهمة التخابر مع دولة أجنبية وإثارة فتنة طائفية ومذهبية. وكانت السلطات اعتقلتهما في سبتمبر 2004م على ذمة أحداث صعده وتمرد حسين بدر الدين الحوثي ودخوله في مواجهة مع القوات الحكومية، بعدها صدرت بحقهما أحكام قضائية اعتبرها محاميهما ومنظمات حقوقية انها أحكام سياسية ، وهي الأحكام التي وجه الرئيس علي عبد الله صالح السبت الماضي بإلغائها وإطلاق سراحهما.

يا شقي

(تتمة الصفحة الأولى)

واقسم، بمن جعل البيت المحرم قبلة للمؤمنين، لو ان ما ينفق على ملذات هؤلاء فقط في اثناء ايام الاحتفالات او ما يخصص للصور المعلقة على اعمدة الإنارة بالشوارع او على شراء ذمم البعض او على كتب وملصقات الدعاية او على... أو على...

«كم الواحد يا بعدد»! لو أن هذه انفقت في الصالح العام لكفت الجياع، البالغ عددهم نحو عشرين مليونا، لعام كامل، ولو سخرت للبنى التحتية لأنهت ازمة الكهرباء وفي عموم مناطق اليمن ولوفرت مياه الشرب لكل مواطن.

ولست أدري أية مصادفة تلك، وأنا في طريقي السبت الماضي، إلى الحديدة ان أهتدى السائق لأن يسمعنا اغنية الفنان الشعبي فيصل علوي «شقي في يوم عيدك يرحمك رب السماء» ليتوافق مع ما يحدث من فعل بحق الاشقياء والتعساء في هذا الوطن.. الذي يُتغنى بعذاباتهم وآلامهم وكل شيء لهم.

ممنوع الوقوف.. ممنوع الانتظار.. ممنوع التنفس.. ممنوع... حتى عندما تريد ان تجري مكالمة هاتفية تطمئن اسرتك على بقائك حياً حتى اللحظة لابد ان تحط لدى كشك الاتصالات صورة من بطاقتك الشخصية وصاحب الفندق يحتجز البطاقة لديه رهينة.. خوفاً منك عليك وما كان لهذه التناولة.. إن ترى النور إلا بشق النفس؛ ممنوع ارسال الفاكسات إلى الصحف؛ إلا بعد يطلع عليها صاحب الفاكس.. وغيره.. وغير...

العيد ينبغي أن تتوافر فيه الفرحة البهجة.. الإنطلاق، لكنها تغيب وتصبح اعيادنا كآبة وهما وغما لا يطعم فيها العافية- رغم أنها معدومة- ولاراحة بال.

وحيث ان الشيء إذا زاد عن حده انقلب ضده.. فإن ما يتوسع يوماً بعد آخر من فعل شاذ وسلبي لايقاع الاحتفالات يئد بهجة الناس بها؛ حيث تغدو مظاهر للنفاق والصرف البذخ وتثيرحفيظة المواطن الذي يربط على بطنه حجراً جراء الجوع موهماً نفسه أن البلد يعيش وضعاً اقتصادياً صعباً، فيما ينفق على الاحتفالات، التي لا تعود بالنفع، بالهبل ناهيك عمَّا يفرض على التجار من رفع للزينة وكتابة يافطات وشعارات نفاق بالقوة...

متى نتعظ ونوجه اذونات الصرف إلى مجالاتها الصحيحة؟؟!

سؤال الوحدة

(تتمة الصفحة الأولى)

استفزازيته التي تشير إلينا بتهمة اغتياب «وحدة» لم تنجز، وسؤال يتمدد في قعر هاوية انزلقت اليها البلاد بسبب من عدم التفحص الدقيق لذلك السؤال (سؤال الوحدة) بمنظار العين النقدية الثاقبة في التقاط النقاط المفصلية التي طالما افضت إلى مصارع احلام الوحدويين العرب وانكساراتهم المأساوية بإسم ورسم الوحدة المغلفة بإلغاء الآخر والمهروسة بهيمنة الواحدية الفكرية التي فرشت ارض الاستبداد السياسي وحقنتها بمصل الواحد، الرمز، «القائد الضرورة»، وانتهت بالجمهوريات إلى عروش خاوية تآكلت وتشخصنت واختطفت من قبل اقليات طائفية، ثم قبلية، ثم عائلية، فوراثية وذلك آخر عنقود في ضفيرة الحزام الناسف للجمهورية والوحدة.

بهذا المعنى ينطرح سؤال الوحدة بإلحاح ينزع طلاء وهم الايديولوجيا عنها، وبمغايرة تتوسل تخليص الوحدة من براثن الاختطاف، والحفر العميق في سؤالها بغية الاهتداء إلى سبيلها.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص. ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربكِ راضية مرضية، فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»
صدق الله العظيم

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة إلى سعادة السفير
علي سيف سلطان
سفير دولة الامارات العربية المتحدة بصنعاء
في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدته
سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيدة
بواسع رحمته ومغفرته وأن يسكنها فسيح جناته
ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفان:
سامي غالب، محمد الغباري

عزاء ومواساة
خالص العزاء والمواساة لأبناء الراحل القدير
امين حمود عبدالعزيز
«مأمون واشرف وريدان» وكافة أسرته
وللدكتور ياسين سعيد نعمان وقيادة وأعضاء
الجمعية الخيرية لأبناء الصبيحة
بمصابهم الكبير في رحيل أمين حمود
وهو في ذروة العطاء
تغمده الله بواسع الرحمة وأسكنه فسيح
جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
عثمان كمراني، علي المراري، عبدالحافظ علي محمد،
أحمد الحاج، محمد سلام قاسم، علي سالم الجازعي،
عبدالرؤوف محمد سعيد، منصور هائل، وأسرة «النداء»

البقاء لله
تعازينا الحارة وعظيم
مواساتنا للاخ
عارف صالح علي البان
وكافة آل البان
بوفاة المغفور له
بإذن الله تعالى شقيقه
عقيد ركن سعيد صالح علي البان
للفقيد الرحمة والمغفرة
ولاهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
محسن مكيش، فهمي السقاف،
علي الكازمي، باسل الزجر،
خالد الدبوس، وشفيق عوض

لذلك كله... فلنقاطع الانتخابات

د. سعودي علي عبيد

في الأنظمة السياسية التي اختارت الديمقراطية سلوكاً وطريقاً قاطعاً لتطورها السياسي، تحتل العملية الانتخابية مكانة خاصة ومتميزة لكل القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المعني. فالسلطة الحاكمة تهدف إلى التمسك بالسلطة، بناءً على ما تعتقد أنها أنجزته لمواطنيها من نتائج ايجابية في مختلف مناحي الحياة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما حققته من تنمية شاملة للبلد المعني.

أما القوى السياسية المعارضة، فإنّ مشاركتها في العملية الانتخابية، تتم على أساس إظهار سلبيات سياسات الحكومة في مختلف الاتجاهات المذكورة آنفاً، وإظهار برامجها البديلة لبرنامج الحكومة. وبعد ذلك يأتي دور الناخبين، ليحددوا مواقفهم لصالح أيٍّ من الطرفين المتنافسين. ومع ذلك فإن العملية الديمقراطية والانتخابات هي جزء منها فقط لا تتأسس أهميتها ومصداقيتها، إلا بتوافر مجموعة كبيرة من الشروط. ويهمنا هنا أن نذكر بعضها، مثل: سلامة وعدالة الظروف التي تجري فيها الانتخابات لكل المتنافسين، وأن لا يستحوذ طرف على إمكانيات الدولة على حساب الأطراف الأخرى، وأن يتوافر تراكم في المعرفة والخبرة فيما يخص التجربة الديمقراطية والانتخابية، مع شرط خلو الأمية بين المواطنين، أو على الأقل أن تكون في مستويات متدنية. كما أن سلامة التشريعات والقوانين الخاصة بالانتخابات، تأتي في مقدمة هذه الشروط.

وإذا انتقلنا إلى المشهد الديمقراطي في اليمن، وما يوفره من دافعية للاشتراك الفعّال في الاستحقاقات الانتخابية القادمة سبتمبر 2006م، فكيف يمكن أن نرسمه؟ أو بمعنى آخر: ما هي الشروط والظروف التي يوفرها النظام السياسي لتحفيز الآخرين للاشتراك في هذه الانتخابات؟

أولاً: فمن حيث تراكم الخبرة الديمقراطية، فإن ما هو متوافر لدينا يمكن تشبيهه بحالة الحمل الكاذب تماماً. فإذا استثنينا التجارب الانتخابية في الشطرين قبل توحيدهما، وهي تجارب ناقصة، إن لم نقل أنها مغيبة، فإن الجمهورية اليمنية قد شهدت ثلاث دورات انتخابية برلمانية، وتجربة انتخابية واحدة للمجالس المحلية ومثلها لانتخاب رئيس الجمهورية، مع تمديد لفترة رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات. وبرغم ذلك، فلا تغيير في المشهدين السياسي والديمقراطي، ذلك أن الذي يحكم البلاد هو ذاته من يديرها منذ العام 1978م، والكارثة أنه مشغول منذ فترة بتوفير الظروف المناسبة للاحتفاظ بالحكم مدى الحياة له ولورثته. والأيام القادمة سوف تحمل لنا العديد من المفاجآت لتحقيق هذا الهدف. وفي المحصلة النهائية، فإن من غير الممكن الحديث عن توافر تراكم في التجربة الديمقراطية والانتخابية، في ظل استمرار وترسخ الحكم الشمولي. وبمعنى آخر، فإن الانتخابات لن تكون جديّة ولن تتسم بالمصداقية، ولن تكون وظيفتها سوى تأكيد شرعية نظام الحكم وإعادة إنتاجه.

وإذا كانت هذه هي الحقيقة -وهي كذلك فعلاً- فبأي منطق ستشارك أحزاب المعارضة في الانتخابات القادمة؟

ثانياً: إذا تحدثنا عن الإمكانيات المادية والإعلامية وغيرها، مما يتمتع به كل طرف مشارك في الانتخابات القادمة، فإن الواقع يؤكد لنا حقيقة واحدة فقط، هي أن السلطة الحاكمة (سلطة الرئيس وحكومته وحزبه) هي الجهة الوحيدة المستحوذة على كل شيء، بما يؤهلها للفوز في هذه الانتخابات بكل سهولة أو عناء يُذكر. فالمال العام هو جزء خاص بهذه السلطة، فالرئيس قادر على صرف أي مبلغ مهما عُظم من خزينة الدولة دون التفات لأية سلطة رقابية، وعلى ورقة عادية غير رسمية، ومن أي مكان يكون فيه، وحتى لو كان هذا المبلغ يساوي ملايين الريالات أو الدولارات، وحتى لو كان المستفيد من ذلك المبلغ طفل لا يتجاوز عمره السبع سنوات، لمجرد أنه قال قصيدة مدح عصماء في (رئيسنا)، مع أن هذا المبلغ كفيل بحل مشكلة مياه شرب لأية منطقة عطشى، هي بحاجة ماسة له.

وبالإضافة إلى المال العام، فإن العديد من المشتغلين بالتجارة، يتسابقون على تقديم الأموال للحاكم، بهدف المساهمة في إنجاح حملته الانتخابية، كما ناصروه في غزو الجنوب عام 1994م. وهذا يؤكد حالة زواج المصلحة بين الحاكم والتجار.

وكذا هي الحال فيما يخص حالة الإعلام ومؤسساته المختلفة. فالسلطة هي فقط من تملك وتوجه هذه المؤسسات(مقروءة، مسموعة، ومرئية)، بالإضافة إلى إعلام الحزب الحاكم والعديد من الصحف الأهلية التابعة المناصرة للسلطة.

أما المؤسسات العسكرية والأمنية، فإن الحاكم قد اعتبرها ملكاً خاصا به، لا يمكن التنازل عنها أو الاقتراب منها، أو المساس بها، ولو من قبيل نقدها وتقييمها. ومن المؤكد أن الكثير من القراء الأعزاء، قد تابعوا تصريحات وخطابات رئيس الدولة حول هذا الموضوع، ودعوته الحكومة ومجلس النواب إلى سن قانون، يحرم نقد المؤسسات العسكرية والأمنية، بدلاً من أن يكون هذا القانون لحماية الشعب من سطوة وجبروت هذه المؤسسات.

وفي مقابل كل ما ذكرناه، ماذا تملك الأطراف الأخرى المطلوب منها منافسة الحاكم وسلطته في الانتخابات القادمة؟ الإجابة: لا شيء، ولا توجد مقارنة بين هذه وتلك. فأين -إذن- المنافسة الشريفة بين الطرفين؟ وإذا كانت هذه هي الحقيقة وهي كذلك فعلاً فبأي منطق ستشارك المعارضة، وفي مقدمتها أحزاب اللقاء المشترك في الانتخابات القادمة؟

ثالثاً: وإذا انتقلنا إلى المتطلبات والشروط التشريعية والقانونية، التي توفر مناخاً ملائماً وصحيًا للمشاركة في الانتخابات، فما هو المشهد الخاص بذلك؟

إن الحديث حول هذه المسألة طويل ومتشعب، ولذلك سنتحدث حول ذلك بنوع من التركيز الشديد. وفي العموم يمكن وضع الملاحظات الآتية:

1. من النتائج المباشرة لحرب صيف 1994م، إجراء تعديلات جوهرية على الدستور، بحيث لم يتبق من دستور دولة الوحدة سوى خمس مواد فقط، وقد صُبت كل تلك التعديلات في اتجاه خدمة الحاكم وسلطته، أي لصالح بقاء النظام السياسي الحالي، بكل سلبياته وخطاياه وآثامه.

2. وفيما يخص شروط قبول الترشح لرئاسة الدولة فهي كثيرة، ولكني سأعلق على شرطين أساسيين: الأول خاص بشرط حصول المرشح على ما نسبته(5%) من مجموع أعضاء مجلسي النواب والشورى. أما الشرط الآخر فهو الخاص بأن يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية من أب وأم يمنيين.

فبالإجمال يمكننا الجزم بأن هذين الشرطين سياسيان وليسا قانونيين. بمعنى أن الإصرار على وضعهما من المشرع الدستوري، كان بهدف أن لا يكون إلتنافس على هذا المنصب مفتوحاً للجميع، بل أن يكون محصوراً في أضيق الحدود، وفي أشخاص يتحكم الحاكم وسلطته في اختيارهم. وهذا ممكن بسبب تركيبة المجلسين المذكورين، اللذين يسيطر عليهما الحاكم وسلطته، بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة الممنوحة للحاكم، وما يحوز من إمكانيات مادية وإعلامية هائلة، ناهيك عن الخبرة المتراكمة لتزوير الانتخابات.

وتجربة الانتخابات الرئاسية لعام 1999م ماثلة أمام أعيننا، وما زال الحاكم مصراً على إعادة إنتاجها في سبتمبر2006م.

وفي ظل رسوخ هذا الشرط، فما هو حظ نجاح القوى السياسية الواقعة خارج السلطة في فرض مرشحيها كمنافسين لمرشح السلطة؟ علماً بأن الحديث يتم هنا عن وجود عدد من المرشحين، وليس مرشحاً واحداً أو حتى اثنين، مقابل مرشح السلطة؛ ذلك لأن حديثنا يتناول إجراء تنافس حقيقي على مركز رئيس الجمهورية، وليس عن تمثيلية هزلية كما يريدها الحاكم وسلطته.

أما فيما يخص الشرط الثاني، فإلى جانب سمته السياسية التي ذكرناها، فهو يتصف أيضاً بالعنصرية، بسبب تقسيمه المواطنة بين مواطنة كاملة ومواطنة ناقصة. وهذا له علاقة مباشرة بالتوصيف الخاطئ الصادر من المشرع الدستوري اليمني للمواطنة اليمنية. وفي ضوء ذلك تبرز مجموعة من الملاحظات:

أ. من المعلوم بان اليمنيين من أكثر وأقدم شعوب العالم اختلاطاً بالشعوب والمجتمعات الأخرى. وإذا تذكرنا أننا في الغالب ندين بالإسلام، الذي يجيز الزواج بأربع نساء، فإن ذلك يعني أن جزءاً غير يسير من اليمنيين، لن يكونوا من أصول يمنية خالصة، بل هم خليط. وإذا جمعنا أبناء اليمنيات اللاتي تزوجن من غير يمنيين، أو العكس وهم كُثر، فبأي قانون أو عُرف أو حق أو حتى منطق، يتم حرمان أو تجريد كل هؤلاء من حقوقهم السياسية والمدنية؟ كما تنطبق هذه الملاحظة على الشرط الذي يحرم رئاسة الدولة على اليمني المتزوج من غير اليمنية.

ب. وبحسب المادة(41) من الدستور اليمني، فإن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، فهل هذا الشرط يدعم هذه المساواة؟

ج. وبحسب المادة(3) من الدستور، فإن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس لجميع التشريعات، وبحسب ما جاء في القرءان الكريم، فإن جميع الناس متساوون أمام الله، ولا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى، وبحسب ما جاء في الحديث النبوي، فإن الناس سواسية كأسنان المشط.

وبالعودة إلى ذلك الشرط ومقارنته مع ما قلناه للتو، فإن هذا الشرط يتعارض مع الرغبة الإلهية والنبوية في المساواة بين البشر.

د. كما أن هذا الشرط، يتعارض بشكل صارخ مع الاتفاقيات والعهود الدولية، التي تنص على أن الناس قد ولدوا أحراراً بغض النظر عن اللون والعرق والدين والاعتقاد، والتي يفترض أن الحكومات اليمنية المتعاقبة، قد صادقت ووقعت عليها.

وبالعودة مرة أخرى إلى ذلك الشرط، فإن ذلك يعني ببساطة أن اليهود اليمنيين مستبعدون -بحكم الدستور والقانون- من الوصول إلى رئاسة الدولة، أو حتى أقل من ذلك، ناهيك عما يعانون منه بحكم الواقع.

هـ. وأخيراً إلى الذين يتغنون بتاريخ حمير ومعين وقتبان وسبأ وغير ذلك من التاريخ الواهم، إلى كل هؤلاء نقول إن كل ذلك قد أصبح في ذمة التاريخ. أما الحقيقة الساطعة، فهي أننا نحن يمنيي اليوم لا تربطنا أية علاقة بكل أولئك، بمعنى أن نظرية العنصر اليمني النقي، ما هي إلا وهم، وهي قد تهاوت وفقدت مصداقيتها بفعل التاريخ ذاته.

ومع عدم إسقاط وجهة نظرنا الخاصة بتباطؤ إيقاع نشاط تكتل اللقاء المشترك، إلا أن ذلك لا ينفي وجود نقاط إيجابية تضمنها برنامج الإصلاح السياسي الشامل الذي قدمه(المشترك) بهدف إصلاح النظام السياسي اليمني.

وما دام حديثنا يدور حول الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة، فإننا سنحصر مناقشتنا حول بعض المسائل التي شملها البرنامج المذكور، فيما يختص بهذه الناحية فقط، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. لقد طعن البرنامج في استقلالية وحيادية ونزاهة اللجنة العليا للانتخابات، وكذلك اللجان الفرعية والأصلية والإساسية، ولجان تصحيح سجل قيد الناخبين. وعلى أساس هذا الموقف، طالبت أحزاب اللقاء المشترك، بضرورة تصحيح هذه الوضعية، باتجاه أن تكون هذه اللجان بمراتبها المختلفة، محايدة ومستقلة ونزيهة. إلا أن السلطة رفضت ذلك المطلب، وسارت في تنفيذ أهدافها وسياساتها الخاصة بها، حيث تمسكت باللجنة العليا للانتخابات وملحقاتها. ويعني ذلك أن الانتخابات القادمة، ستنفذ بواسطة اللجنة العليا بمضمونها وشكلها الحاليين، باعتبارها تجسيداً لمصلحة طرف واحد، هو السلطة الحاكمة الحالية بكل مراتبها (رئاسة وحكومة وحزب المؤتمر)، مع استبعاد كل القوى السياسية الأخرى.

2. ومن المطالب الأساسية الأخرى، التي وضعتها المعارضة في برنامجها، ضرورة إجراء تعديلات دستورية وقانونية هامة. أهمها تغيير النظام السياسي من رئاسي إلى برلماني، وتعديل طريقة الانتخابات من الطريقة الفردية إلى القائمة النسبية، وتشكيل مجلس الشورى على أساس الانتخاب الكامل المباشر والمتساوي بين المحافظات، وتعديل قانون الحكم المحلي لصالح قيام حكم محلي حقيقي كامل الصلاحيات.

والواضح أن مطالب اللقاء المشترك، لم تجد قبولاً لها عند السلطة وحزبها الحاكم، بل وجرى الاستخفاف بها وتشويهها في مختلف وسائل إعلام الدولة، التي استولى عليها الحاكم بالقوة، مع أنها تعود لكل مواطني الدولة، دافعي الضرائب.

وبحسب هذا الموقف السلبي واللامبالي والمستهتر، التي تصر السلطة على التمسك به، فإن ذلك يعني عدم وجود أي تغيير في المشهد السياسي العام، انطلاقا من أن الانتخابات القادمة ستكون وظيفتها فقط إعادة إنتاج النظام السياسي الحالي، بكل سلبياته وخطاياه وآثامه.

وبحسب ما يُهمس به هنا أو هناك، فإنّ أية صفقة سياسية بين الحاكم وسلطته من جهة، والمعارضة السياسية وفي مقدمتها تكتل اللقاء المشترك من جهة أخرى، إذا لم يكن هدفها الأساسي، إحداث إصلاح سياسي شامل للنظام السياسي، فإن ذلك يعني بكل تأكيد، النهاية المحتومة لأي أمل في التغيير مستقبلاً، وسيعني ذلك أيضاً دق المسمار الأخير في نعش أية معارضة لهذا النظام المتحجر، وبما يعني أخيراً، ضخ دماء جديدة إلى كيان هذا النظام، تؤدي إلى استمراره لمرحلة غير معروفة، وبما يعني في النهاية، دخول اليمن في متحف التاريخ، بحيث تطبّق عليه المقولة المشهورة: " حضارة سادت، ثم بادت".

وبالعودة إلى كل ما سطّرناه في موضوعنا هذا، فإننا نتساءل مع الكثيرين: ماذا تفيد المشاركة في انتخابات على هذه الشاكلة؟ ألا يعني ذلك أننا في عملنا هذا كمن يحرث في أرض مجدبة يباب؟

مجرد فكرة

أحمد الظامري
aldamery@hotmail.com

الأسبوع القادم..

النقيب القادم.. شروط خارج استمارة الترشح

خالد عنتر

عطفاً على مقال الزميل الصديق محمد محمد المقالح في صحيفة «النداء» العدد (55) بعنوان «نقيب الصحافيين القادم» حيث تقدم بشروط عملية ينبغي للنقيب القادم أن يتعاطى معها او يعمل على أساسها ورغم انها ليست من شروط خارج استمارة طلب الترشح إلا أنها، في تقديري، أجدر من شروط الاستمارة لأنها شروط عملية ومهنية ومطلب ملح.

وفي تصوري أن تلك المطالب بتفاصيلها ليست بالعسيرة وليست بالكثيرة، وبشيء من الجدية يمكن بلوغها ولو مرحلياً في حال تتكون هناك إرادة غالبة على رأي جامع بالتفاف اعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين يتقدمهم النقيب القادم ومعه – كمنظومة قيادية– اعضاء المجلس المركزي للنقابة وهذا امر لابد منه ولابد ان يتكون رأي ضاغط، بهذا الاتجاه على قيادة النقابة ليكون هذا الرأي قوة ضغط ودعم في حوار قيادة النقابة مع الجهات المعنية أو التي سيعنيها الأمر والإختصاص.

وإذا كان الزميل المقالح قد طرح على ذلك النحو متجرداً من التفاصيل في النقطة الأولى التي خصها للمطالبة بإلغاء وزارة الاعلام، فإني وبعيداً عن كوني أحد المرشحين لمنصب نقيب الصحافيين، وارجوا كذلك ان لا يفهم من تعقيبي هذا على انه جزء من الحالة النشطة للدعاية والتسويق وارجو ان يفهم على انه رأي بمجموعة مقترحات من عضو في الجمعية العمومية فقط، حيث انه في المطلب الاولى للزميل المقالح فإن هذا متفق عليه من غالبية الأعضاء حسب تقديرات سابقة، إلا أنه ينبغي التأكيد على ضرورة طرح التفاصيل الهامة المتمثلة في أنه في حال حل وزارة الإعلام فينبغي تشكيل مجلس أعلى للإعلام يتحدد قوامه القيادي الأعلى وفقاً لانتخابات حرة ولفترة زمنية محددة بدورتين رئاسيتين، كل دورة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع، ولا يحق لمن ترأس المجلس دورتين الترشح لدورة ثالثة، ومن خلا هذا المجلس يتم صياغة القانون وفقاً للمهام والصلاحيات والامتيازات التي سيتمتع بها المجلس الذي يفترض فيه ان يفتح آفاقاً جديدة للحريات الإعلامية والصحافية بالتزام ووعي ومسؤولية جادة، وبما يتناسب مع حجم التجربة الديمقراطية في بلادنا، ولما يهدف إلى تطوير الوعي الجماهيري وتنمية الثقافة الوطنية وترسيخ النهج الديمقراطي.

وعلى هذا الأساس يمكننا العودة إلى مشروع القانون بصيغة جديدة تتواكب مع المتغير الجوهري في المنظومة الإعلامية وإدارتها بنفس جديد ومناخ ديمقراطي متجدد، ولابد هنا من الاشارة إلى ان الضرورة تقضي باشتراط اعادة النظر، أو بالأصح وضع تشريع قانوني للكادر الإعلامي بشكل عام سواء في الإطار الرسمي أو إطار الإعلام الأهلي والحزبي وبما ينظم العلاقة بين أرباب العمل والعاملين وبصورة تحفظ الحقوق وتلزم بالواجبات لجميع الاطراف وذلك حتى لا يضام أو يهدر جهد وبما لا يصادر ملك او امتياز أو حرية رأي أو يجيّر ذنباً على غير صاحبه.

مثل هذه التفاصيل اعتقد جديرة بالطرح والالتزام من الجميع بالعمل عليها مهما تباينت أراؤنا حولها واينما كانت مواقعنا في العمل الصحافي والاعلامي او النقابي، وايضاً اينما كان صفنا السياسي. واتمنى ان لا اكون مجهداً بالأعباء التي سأطرحها على النقيب القادم ولا تحسبوني مبالغاً ومزايداً ومسرفاً في القول ان قلت إن الضرورة لا تقضي بالمطالبة بمنح كل عضو في الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين في اقل تقير قطعة ارض بحجم خمس لبن في الحد الأدنى؛ إذ أن المفترض والمأمول، وما ينبغي ان يتم العمل عليه من الآن، المطالبة ببناء مدينة سكنية للإعلاميين العاملين وفقاً لكشف سجل العضوية العاملة حتى الانتخابات الإستثنائية لمنصب نقيب الصحافيين 25 مايو2006م كمرحلة اولى، على أن تكون هناك مرحلة ثانية للأعضاء الجدد والعاملين الفنيين في الوسائل الاعلامية، ويتم الإتفاق على ذلك مع الجهات الرسمية وقيادة النقابة او تحديد لجنة مستقلة تشكل من أعضاء الجمعية العمومية للتفاوض والتباحث في التفاصيل والكيفية والسبل الكفيلة بنجاح مشروع مثل هذا نعتقد أنه قد يسحب نسبة كبيرة من الأعباء التي يتحملها الصحفي والاعلامي.

إلى حد ما هذه مطالب اساسية يجب العمل على تحقيقها و انجازها بقدر كبير من الجدية المسؤولة وبقية المطالب جديرة بالإهتمام ولا بد من التفكير بأوسع نطاق خدماتها اسوة بالدول الاخرى التي تمنح امتيازات للصحافيين والإعفاءات للناشرين من حقوق الرسوم الجمركية وخلافه وذلك إيماناً بأهمية الرسالة الإعلامية لما يهدف إلى خلق التطور الفكري وتنمية الحس الإبداعي وتربية الوعي الوطني وخدمة الأهداف العامة.

قد تكون هذه رغبة المنتمين إلى عضوية نقابة الصحافيين في شكلها العام وطرحتها على هذا النحو بجدية تامة ويقين صادق مشفوع بالقسم العظيم أني لا اقصد بها المكيدة ولا أسوقها للمزايدة وأني ما أردتها إلا حقاً ويقيناً وانتصاراً لاستحقاقات هذا الكيان النقابي الإبداعي.

وعلى هذا حري بنا القول إن هذه مطالب مستحقة يتطلب فيها الجهد الجماعي، ومع ذلك تظل مهام ماثلة، لا بد أن يضعها النقيب القادم في برنامجه واجندته خلال الفترة المتبقية. واذا طرح تلك القضايا بجدية فإن الوصول إليها ممكن، تقدم الوعد او تأخر وهذا بحد ذاته انجاز بالتفاؤل لإدراك الأمل،والمسألة لا تحتاج لصدامية لتحقيق المطلب ولا تحتاج إلى السكوت لنيل الرضاء بقدر ما تحتاج قدراً من التوازن والثبات والجدية والصدق مهما بالغ المبالغون بالكيد والمكر والهروب من الحقيقة.

العيش بالأزمات

محسن العمودي
angalh@hotmail.com

عرف عن مصر في عهد الرئيس "السادات" اتباع وانتهاج أسلوب جديد في إدارة البلاد، سمي حينها بـ"الإدارة بالصدمات"، فبدءاً من الانقلاب على نهج "ناصر"، ومن طرد الخبراء السوفييت العام 1972م، إلى إعلان نيته زيارة دولة "إسرائيل"، ثم ختمها وقبيل اغتياله بحملة الاعتقالات التي شملت كل أركان مصر ومثقفيها العام 1981م، إلى التسليم قبل كل ذلك بأن 99% من أوراق الحل بيد أميركا.

في الجمهورية اليمنية وفي ظل الغياب المطلق للمعايير السوية للإدارة، تفتقت أذهاننا عن أسلوب يمني صرف مستمد من عراقتنا ومن تاريخنا الحافل بغياب الاستقرار، فابتدعنا أسلوبنا وكنا الرواد فيه ويمكن أن نعرفه بأسلوب "العيش بالأزمات"، ففي تاريخنا الحديث والمعاصر ومنذ 22مايو 1990م وإعلان قيام دولة الوحدة بعد صراعات دامية في كل شطر على حدة، وكهروب لكل طرف من انعدام القدرة على التعايش مع محيطه الداخلي، فكانت الوحدة مهربا لكليهما، إلا أن الطامة وقعت وما لبثت أن اندلعت مماحكاتهما ثم حربهما العام 1994م، وانتصر طرف على آخر فحسمت المعركة وتمت السيادة والهيمنة لأحدهما، إلا أن غياب المشروع لدى المنتصر أوصل البلاد والعباد إلى ما آلت إليه الآن، فقد اتسعت الرقعة الجغرافية وبقيت الآلية كما هي مع ازدياد شهوتها لنهب المال العام والخاص بوجود مصادر دخل جديدة لم تكن يوما ما في الحسبان.

استمرت الأزمات وسوف تتواصل، فإعلان رئيس الجمهورية عدم رغبته بالترشح لدورة رئاسية ثانية كفلها له الدستور أدخل البلاد في دوامة جديدة، والكل في حالة ارتباك وتخبط، سلطة ومعارضة، وانتقل ميدان صراعهما إلى اللجنة العليا للانتخابات وحصة كل منهما في لجانها، ثم مدى شرعية اللجنة نفسها وحجم مصداقيتها. هو نوع من أنواع العيش بالأزمات بالتعمق في جزئيات الشيء وهروبا وتبريرا من القصور لديها كلها.

أحداث صعدة الدامية والى يومنا هذا، كانت كل المؤشرات تقول إنها مشكلة داخلية ويمكن معالجتها منذ البدء بالكثير من التروي والتأني والقليل من الحكمة اليمانية، إلا أن محترفي العيش والتعيش بالأزمات لم يرقهم وأدها في مهدها، حتى وصلنا الآن إلى تبعاتها ومحاولة إيجاد السبل لمعالجتها.

سياسة العيش بالأزمات امتدت في عموم حياتنا، فلن تجد مؤسسة ما أو إدارة ما، حكومية أو خاصة، إلا ويتبع فيها نفس الأسلوب، حتى أنها تحولت إلى جزء أساسي من ثقافتنا وطريقة تفكيرنا. فالتناغم الذي ينبغي أن يسود حياتنا أو حتى الحد الأدنى والمقبول منه لم يعد موجودا، وفي حال وجوده يبقى استثناء لا تلبث أيد خفية أن تتسلل إليه وتفعل فعلها، حتى وإن لم تكن مستفيدة استفادة مباشرة من نتائجه، بقدر ما هو سلوك تم اكتسابه وأصبح جزءا أساسيا من مكنونات الصدور وكيفية تفكير العقول، غير مدركين بأن دورة الحياة تبقى قصيرة مهما طالت، وبأنه يحق لنا العيش بعيدا عن مثل هذه المنغصات سواء على المستوى الشخصي أم على المستوى العام.

أليس من حق الأجيال القادمة قراءة التاريخ وكتابته كما كان، لا كما تريد له الأحزاب أن يكون؟

صلاح الحيدري

شدني كثيراً في حديث الشيخ سلطان البركاني، الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام بشأن جلسات الحوار التي تمت حتى الآن مع أحزاب المعارضة «اللقاء المشترك»..، تطرقه إلى أن كافة جلسات الحوار لم يوثق لما دار فيها في محاضر..؛ إذ لم يحرص على ذلك، لا الحزب الحاكم ولا أحزاب المشترك.

اذاً في زحمة المناقشات وحسابات الطرح والضرب والجمع والقسمة نسيت أو، بالأصح، تناست الأحزاب مسألة لا تحتاج لأية وسائل مساعدة بقدر ما تحتاج إلى حس وطني تجاه التاريخ وهي مسألة التوثيق لكل حوار ونقاش وتفاوض دار فيما بينها.

وإذا بحثت عن السبب ستجد من قيادات الأحزاب تبريرات متعددة لا اشك في أنها ستتحول إلى اتهامات طرف لآخر.

لقد ارتكبت الأحزاب في جلسات حوارها خطأً فادحاً في تجاهلها كتابة محاضر مشتركة في كل جلسة، فإلى جانب أن تلك المحاضر لو تمت ستمثل كشفاً واضحاً بحقائق ما تم في جلسات الحوار وخفايا ما يتمترس وراءه كل طرف، فإن تغييبها التوثيق يمثل جناية متعمدة في حق الأجيال القادمة في قراءة وكتابة التاريخ كما كان لا كما يراد له ان يكون.

إن غياب الشفافية في مقاصد أطراف الحوار قد جعل ساحاته مجردة من الحقيقة وكأنما أرادت الأحزاب السياسية من تناسيها المتعمد لكتابة محاضر الجلسات أن لا يعرف عامة الناس الجانب الخفي فيما تطرحه وتبحث عنه وهي بذلك أشبه ما تكون بالمصاب بداء"الشزوفرينيا".

يحمل فرقاء الحياة السياسية في جلسات الحوار ما لايراد له أن يعرف والدليل تغييب التوثيق وتنفض ليخرج كل طرف اتهامات لآخر.. وكل طرف يقول «نحن طرحنا وذلك رفض» وهكذا يتحاورون على مستقبل بلد وشعب دون كتابة محاضر، ويسطرون لمرحلة بالغة الحساسية والأهمية، عبر الظاهرة الصوتية والصحافة، بأنصاف حقائق وما يظهر منها في اغلبه مشوه وكل ذلك يفضي إلى نتيجة واحدة، هي تعمد تشويه التاريخ.

ان ما تنشره الصحف في بلدان العالم يمثل توثيقاً تاريخياً غير أن ما تسطره صحافتنا حول حوارات اطراف المنظومة السياسية تحديداً، وفي هذه المرحلة الهامة، ليس سوى وجهات نظر وفي اغلب الأحيان مهاترات واتهامات لإثبات صوابية طرف على آخر. وما تخرج به حول ذلك لايمكن ان يمثل مرجعية تاريخية لاي باحث محايد يحاول في المستقبل كتابة التاريخ عن هذه المرحلة تحديداً بتجرد تام.

سألت احد قيادات المعارضة عن سبب عدم توثيق ما دار في كل جلسة حوار، من نقاشات وأطروحات وأخذ ورد في محاضر جلسات يوقع عليها الجميع.. فأجاب أن ما جرى في جلسات الحوار تفاوض حول عدد من القضايا ولا يمكن ان تسجل بمحاضر مشتركة يوقع عليها الجميع لأنها قد تؤخذ على انها اتفاق تم التوصل اليه.. ومتى ما تم التوصل الى اتفاق يتم عمل محضر ويوقع عليه الجميع.

ووجدت بذلك التبرير خلاصة مفادها انه لايمكن لحوار النوايا السيئة أن يصل إلى نتيجة؛ إذ أن ماتفقت عليه اطراف المنظومة السياسية حتى الآن هو الاّ تتفق.

واذا كانت تعتقد بعض الأحزاب السياسية ان اختلافها واتفاقها حقها السياسي في ممارسة الديمقراطية التي تعجز حتى اللحظة قياداتها ان تكرس هذا المفهوم في أطرها التنظيمية بل وترفضه تماماً، فإن من حق الاجيال الحاضرة والمستقبلية ان تعرف الحقيقة المجردة من عوامل التعرية السياسية وتوثق لها.

أحسب أننا بدأنا نتجه لإعادة نفس الأخطاء الماضية بشأن التوثيق التاريخي اذ غابت في الماضي الوثائق وما ظهر منها ضاع وبقي الاشخاص الذين شاركوا في تلك المرحلة «كتاب تاريخ» يسطرون رواياتهم الشخصية المتناقضة في أغلب الاحيان، عما دار في تلك المراحل واذا كنا قد تنبهنا في السنوات الاخيرة لهذه القضية في توثيق تاريخ الثورة اليمنية عبر تجميع ما تبقى من وثائق وإقامة الندوات التي يمكن من خلالها توفير المعلومة الحقيقية التي تمكن كاتب التاريخ –الذي لم يتوفر حتى الآن كشخصية محايدة– من الرجوع اليها لكتابة التاريخ.. فإننا الآن أحوج ما نكون لأن نتجاوز أخطاء الماضي ونضع حداً لأي هفوات قد تقود الى تشويه التاريخ الحاضر.

مجرد عتاب

لا استطيع ان انكر إعجابي الشديد بالتجربة المصرية في مجال التوثيق التاريخي ابتداءً بالسياسة وانتهاءً بالفن؛ فكل ما هو متعلق بزمان موجود لديهم ومحافظ عليه،غير ان المهم فيها هو انتقالها المتسارع الى عالم التطور التكنولوجي وذلك باعتمادها التوثيق الالكتروني.

وقد حدثني احد الزملاء في اذاعة صنعاء عن الغبن الذي اصابه حينما وقع بين يديه شريط مهترىء فيه اغنية قديمة للفنان عبدالكريم قاسم «حُميمه» وهذا مثال.. غير انه يعكس ما يعيشه تراثنا الذي يمثل تاريخاً من مآس نتيجة تحول حرص المحافظة عليه الى إهمالٍ.

وهو أمر محير بالفعل.. أليس في مقدور إذاعاتنا أن تلجأ إلى الأرشفة الالكترونية أم أن الاختراع الذي اسمه كمبيوتر ونُظم أرشفة تقنية لم تصل إلى عقول قيادات هذه الإذاعات؟! للتوثيق للحاضر وإعادة الاعتبار لما انتج في الماضي وأنتجه الرواد من فن وغيره.. وشعور بالمسؤولية التاريخية لحقوق الأجيال القادمة في الاطلاع على التاريخ وكتابته.. فالموضوع محل عتب وتنبيه ليس إلاّ.

ومع احترامي للموقع الالكتروني لإذاعة صنعاء فإن الأغاني التي تتجاوز عدد أصابع اليد لعدد من فناننا الكبار والأوائل هي نفسها منذ أن أُطلق الموقع.. فلماذا لا تؤرشف الاغاني والاعمال كافة لكل فنان في الموقع ذاته.. وارجو ان نتخلص من عقدة ان الغير سيسرق ألحاننا فننتظر –في عالم تقني متسارع تواق لمعرفة ما لدى الآخر– لأن نخفي ما لدينا لدرجة ضياعه وانتهائه.. وكل عام والوحدة بألف خير.

حضر ضجيج الوحدة وغاب المعنى

عبدالبـاري طاهـر

تحتفل اليمن بالذكرى السادسة عشرة ليوم من امجد أيامها القومية، يـوم الـ22 من مايو. ففي مثل هذا اليوم من العام 1990 تحققت الوحدة –الحلم– بين الدولتين الشطريتين (ج.ع.ي) و(ج. ي. د).

كانـت الوحـدة انجازاً قومياً وتقدمياً بكل المعنى، فقد جنبت اليمن ويلات ومحن الصراع على الحكم في الشمال والجنوب وبين الدولتين، ومعارضتهما السياسية!.

اعتاد الحكم اليمني على إلقاء تبعات التخلف وتدني الحياة المعيشية، والعجز عن تحقيق التنمية الممكنة على الرجعية والاستعمار في ماضي الدولتين. وبعد حرب 94 أصبح المشجب الجديد هو الحزب الاشتراكي الحليف الأساسي في الوحدة.

ويستطيع النظام أن يبحث عن عدو جديد يلقي بمسؤولية التخلف المريع عليه، ولن يكون هذا الشيطان الرجيم غير المعارضة السياسية (اللقاء المشترك).

تجـريم الآخر وتخوينـه داء خبيث. فهو لا يعمل علـى تدمير المختلف وإقصائه، وإنما يزكي النفس الأمارة بالسوء، ويضفي على العجز المدقع صفة القوة والزهو، وعلى الفساد صفة الطهر والنزاهة، فيخلط الأمور، ويزيدهـا تعقيداً، ويبـرر أعمال الإرهاب و الفساد، ويشعرنا بالتطهر والاستعلاء.

غالبـاً ما تكون مثـل هذه المناسبات العظيمة مجالاً واسعاً للإنفاق البـاذخ، والتلاعـب اللامحدود بموارد شحيحة و محدودة. ودائما ما يجـري الحديث عن المنجـزات والمعجزات فيقدس الحكم، ويمجد الحزب ويؤلّـه الحاكـم، وتقوم أجهـزة الدعاية بزفـة تبدأ ولا تنتهي تسـتهدف تزييف وعي الناس، وإسكات صوت المعارضة، والإلهاء.

وتغيـب الأسـئلة الأكثر جوهريـة وحرارة وعمقا: بعـد مضي أكثر من أربعين عاما على ثورة سبتمبر 62 ماذا تحقق، وما الذي لم يتحقق؟ بعد مضي سـتة عشـر عاما على "الوحـدة" ماالذي تحقق –أيضـا– وما الذي لم يتحقق؟ تجيب الصحافة وحزب الحكم على الشـق الأول من السـؤال ولا تجيـب على سـؤال مالم ينجز أو يتحقـق ! وإذا كان من الخطأ إنكار مـا تحقق أو أنجز، أيـا كان وزنه أو حجمه أو أهميته فان قصر الحديث علـى المنجـزات والمعجـزات أمـر بالغ الضـرر و الضلال. وتكبر المأسـاة عندمـا يصبح الحديث –مجـرد الحديث– عما لم ينجـز، جريمة، وعندما يصبـح نقد النواقص و الأخطـاء و إهدار المال العام، وإعاقة بناء الدولة الديمقراطية، عداوة للوطن وخروجا عن الثوابت.

من حق اليمني أن يشعر بالغبن الفاجع ! فالميثاق المقدس الذي صاغه جماعـة ثورة 48 مازال مطروحا على جدول العمل السياسـي خصوصا ما يتعلق ببناء الدولة والفصل بين السـلطات، وتحريم انشـغال الامراء بالتجارة.

لقـد أخفقت الثورة اليمنية سـبتمبر 62 وأكتوبر 67 والوحدة 90 في بنـاء دولة العصـر الحديث، الدولة القائمة على دسـتور وقانون نافذين ومعتبريـن. فلايـزال التداخـل بين السـلطات الثلاث قائمـاً حتى اليوم؛ فرئيـس الدولـة (السـلطة التنفيذية) هو رئيس مجلـس القضاء الأعلى، والسـلطة التشـريعية مندغمـة فـي التنفيذيـة وتابعـة لهـا ولا تمتلـك الاسـتقلالية الحقيقية للرقابة والتشـريع. والأخطر أن الحضور القبلي فيها واسع النفوذ حد السيطرة.

الطابع القبلي للدولة سـمة بارزة، ويقيناً هي النفي للدولة والعكس صحيح. هذه السـمة الغالبة جعلت الدولـة اقرب للقوة أو تعبيراً عنها. والسـيطرة هنا لا تعني سـيطرة طبقة، وتحويل جهاز الدولة إلى جهاز قمع ضد الطبقات الأخرى كتعريف سـتالين للدولة، و إنما تحويلها إلى جهـاز قمع بيد قبيلة أو تحالـف قبلي وهو يرتد بها عن تعريف العلامة ابـن خلـدون الـذي عـرف الدولة بأنهـا سياسـة رعاية مصالح البشـر. فالدولـة، بالمعنى "الخلدونـي" رعاية مصالح الناس "، هي الغائب الأكبر في الحياة.

العجـز عن بناء دولة عصريـة حديثة يتجلى وينعكس في كل تفاصيل الحيـاة، وأداء الدولـة لوظائفهـا. فهـي بمقـدار العجز عـن تحقيق هذه الوظائف: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية، بمقدار ارتدائها للـروح القبليـة، وإدارة الظهـر لـروح التطـور والعصـر والديمقراطيـة والحداثة. وتصبح القوة السند الوحيد ومبرر الشرعية والبقاء.

وحقـاً فان ضعـف المعارضـة وانتهازيتهـا ومسـاومتها اللامبدئية، وعزلتهـا عن الناس والرأي العام يشـجع جمـوح الدولة نحو الخيارات الأكثر استبداداً وفساداً.

لذا فقد حضر ضجيج الوحدة وغاب المعنى.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

الأسبوع القادم..

القضاء في دولة النظام والقانون

د. حسن مجلي*

«وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين»(1)

«يبدأ الطغيان عندما تنتهي سلطة القانون، أي عند انتهاكه وإلحاق الأذى بالآخرين».

جوك لوك – في الحكم المدني، فقرة(202)

القانون هو أسـاس الدولـة والمجتمع الديمقراطي الحديـث، ومن ثم، فإن عدم الامتثال لأحكامه، ورفض تنفيذ احكام القضاء الصادرة بناءً عليه والتي تعتبر تجسيداً لـه، هـو إهـدار للعـدل والديمقراطيـة معاً واحتقار للدولة التي ترفع «سـيادة القانون» شـعاراً لها، ورمي فـي مزبلة الإهمال بالنظم والقوانين التي يسـنها مجلس النواب وتصدرها السلطة السياسية العليـا الحاكمـة لتنظيـم علاقـات المواطنـين فيمـا بينهـم من جهـة، وبأجهزة الدولـة المختلفة من جهة أخرى(2).

لقد قبلت الشـعوب، عبر التاريخ، الخضوع لأشـد الأباطـرة والملوك والرؤسـاء اسـتبداداً وتعسـفاً ما دامـت سيادةالشـريعة او القانـون متحققـة. ولكـن الأمم عبـر التاريـخ لم تمهـل الطغاة الذيـن أضاعوا حقـوق المواطنين القانونية وأهدروا سـيادة القانون وامتهنوا القضاء والقضاة وتسـببوا في نشر الظلم والفوضـى وإهـدار الحقوق المشـروعة للنـاس على مذبح الفساد الوظيفي والاستبداد الرسمي.

ولمـا كان رفـض تنفيـذ الأحـكام القضائيـة الباتة هـو أخطـر انـواع الفسـاد فـإن الموظـف الحكومـي الفاسـد يغتال سيادة القانون ويقوض اساس الدولة الديمقراطية حينمـا يمتنع عن تنفيذ احكام القضاء، ويسـتوي في ذلك ان يكون الموظف الرسـمي رئيسـاً للوزراء أو مدير ادارة او مأمور قسم شرطة... الخ.

ولذلـك فإن مخالفة القانون لا تقتصر على الجرائم التـي يرتكبها آحاد الأفراد بل تكون في اكثر صورها خطـورة عندمـا ينتهك الموظفـون في الدولة سـيادة القانـون ويرفضون احكام القضـاء الصادرة لصالح المواطنين ضد الجهات الرسمية التي يتولون إدارتها باسم القانون.

وجريمـة الامتناع عن تنفيذ الأحـكام الصادرة من الجهـات الشـرعية او القانونيـة ترتبـط، تاريخيـاً، بالنفـاق والتمـرد على الخالق سـبحانه وتعالى فقد امـر الملائكـة ان يسـجدوا جميعـاً إلا إبليـس أبـى وامتنع أن يكون مع الساجدين. فكانت جريمة إبليس اول جريمة امتناع في التاريخ.

ولا ريـب أن امتنـاع اجهـزة الحكومـة والهيئـات والمؤسسـات العامة «القطاع العام» عن تنفيذ الاحكام القضائيـة الباتـة الصـادرة ضدها هو مؤشـر خطير علـى اهتـزاز علاقة الدولـة بالمجتمع ودليـل على عدم جدية السـلطة الحاكمة في تطبيق القانون وأن شعار سـيادته التي تتجسـد فيما يصدره القضاء من أحكام باتة ما هو إلا محض هراء وكلام أجوف لا يمت للواقع بصلة ما.. ليس ذلك وحسب بل إن امتناع أحد موظفي الدولـة عن تنفيـذ الحكم الصادر ضـد إدارته وتحديه للقضـاء يهز كافـة المعاني العظيمة المرتبطة بسـيادة القانون ويطعنها في الصميم ويهدم مشروعية الحكم إذ تحولـه فـي الحقيقة وأمام العالـم الديمقراطي إلى حكـم مسـتبد لا يخضـع للقانـون ولا يلتـزم باحـكام القضـاء ومن ثـم يؤدي ذلـك إلى أن ينظـر المواطنون إلى السلطة الحاكمة باعتبارها سلطة استبداد فاسدة وتجسـيداً حيـاً للطغيـان و«البلطجـة الرسـمية» لأن موظفيها يتعاملون مع المواطن قائلين له:

«إننـي أعقد معك اتفاقاً بموجبه يكون كل شـيء على حسـابك وكل شيء في صالحي، وسـوف احترمه مادام يـروق لي ذلك، وسـوف تحترمـه أنت مـا دام يروق لي أيضا»(3).

إن امتنـاع الموظـف العام بدءاً مـن رئيس الوزراء ونـزولاً حتـى اصغـر موظف فـي الجهـاز الحكومي عـن تنفيـذ الأحـكام القضائية يبلغ قدراً جسـيماً من المخالفـة الصارخة لقوانـين المجتمع واحكام القضاء التـي صـدرت نفـاذاً لهـا، لأنه يكـون أيضـاً مخالفاً القاعـدة القانونية الجنائيـة التي تجرم الامتناع عن تنفيـذ الاحكام والاوامر القضائية، مما يجعل جريمة الموظـف العام الممتنع عن تنفيـذ احكام القضاء أكثر خطورة وجسامة من غيرها.

وفي (الجمهورية اليمنية) لا يكتفي بعض الموظفين بالامتنـاع عـن تنفيـذ احـكام القضاء بـل ويتحداها عابثاً بهيبة السـلطة القضائية ومخرجاً لها لسـانه الوظيفي الذي تفوح منه رائحة الفساد والصلافة.

ويقـود بعض كبـار الموظفين موجة تحدي الأحكام القضائيـة والتمـرد عليها وكان اشـهر هـؤلاء وزير الماليـة السـابق «علوي السـلامي»، حيـث كانت وما زالـت تتكدس الأحـكام وقرارات واوامـر القضاء في رئاسة الوزراء ووزارة المالية والبنك المركزي دون ان تجد سـبيلاً إلى التنفيذ، بـل إن «باجمال» وقبله كان «السـلامي» لم يكلفا نفسـيهما حتى مهمـة الرد على وزيـر العدل ومذكـرات المحاكم فيما وجه من مذكرات اليهما بهذا الصدد.

ويذكرنـي امتناع البعـض ومنهم امبراطور المالية المخلوع (علوي السـلامي) المتكـرر عن تنفيذ الاحكام القضائيـة وعدم سـماحه للبنـك المركـزي (الذي كان «السـلامي» قفله الكبير) بتوريـد المبالغ المحكوم بها إلـى محاكـم التنفيـذ بواقعـة تاريخية يـوم ان وقف الخليفة «المنصور» في «عرفة» خطيباً يحدد برنامجه السياسي فقال:

«أيها الناس، إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسـديده وتأييده، وحارسه على ماله، أعمل فيه بمشيئته وإرادته وأعطيه بإذنه، فقد جعلني الله عليه قفلاً، إذا شـاء أن يفتحني فتحني لإعطائكم(4)، وإذا شـاء أن يقفلني عليه أقفلني»(5).

ومن الشـواهد الدالة على صحة ما ذكرته ما كتبه أحد اسـاتذة السياسـة فـي اليمن حـول واقعة عزل «السلامي» من وزارة المالية ما يلي:

«ولعل المفاجأة الكبيـرة التي حملها التعديل الحكومي الأخيـر هي الإطاحة بإمبراطور المالية (علوي السـلامي) الذي كان قد جعل مـن وزارة المالية (دولة داخل الدولة). وربما نجح الرئيس من خلال تغيير (السلامي) في توجيه رسالة تحذيرية إلى مراكز القوى داخل النظام مفادها أنه مازال رجل اليمن القوي رغم ما تعيشه البلاد من انفلات أمني واقتصادي وسياسـي وأنه قادر على الإطاحة بأكثر الناس قوة داخل نظامه»(6).

إن التناقـض بـين الواقـع وبـين شـعار «سـيادة القانـون» الـذي أشـبعنا البعـض جعجعـة وهـم يتشـدقون به صباحاً ومسـاءً ويزينـون به صفحات دفاترهم السياسـية ووثائقهـم التنظيمية ويلوحون بنصوصه العقابية في وجوه خصومهم السياسـيين يؤكد أن إهدار سيادة القانون ومن أهم مظاهرها عدم تنفيذ الجهات الرسـمية للأحكام القضائية الصادرة ضدهـا(7) هي نتاج بيئة سياسـية ووظيفية فاسـدة يتناقض فيها القول مع العمل وتهيمن عليها مصالح مراكـز القـوى والمنافـع الشـخصية غيـر المشـروعة وليس أحكام الدستور والقانون (النافذ).

قال سبحانه وتعالى يصف المنافقين:

« ... يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم...»(8) صدق الله العظيم.

---

* استاذ العلوم القانونية – جامعة صنعاء

الهوامش:

(1) سورة البقرة، الآية (34).

(2) ولذلك فإن رئيس الجمهورية المشـير علي عبدالله صالح قدأكد في أحدث خطاباته أنه: «لا أحد فوق القانـون، وأنه يجب أن يطبـق على الجميع ودون اسـتثناء» وأنه: «لا ينبغـي ان تطبق القوانين على الضعفاء والمسـاكين فيما يترك العتاولة والمنفوخ ريشـهم»؛ لأن القانون «علـى رأس الجميع ومن يتجاوز القانون يتأدب مهما كان: حزباً أو قبيلة أو قائداً أو وزيراً». صحيفة «الثورة» الرسمية، العدد (15118)، 3 ابريل 2006م.

(3) مونتسكيو، م.س. ص(58).

(4) «العقـد الفريد» لابن عبدربـه، المجلد الرابع، ص (186). و«تاريخ الخلفاء»، ص 263.

(5) «الكامل من التاريخ»، لابن الأثير، جـ3، ص 566، دار إحيـاء التراث العربي، بيـروت عام 1989م (تحقيق علي شيري).

(6) د. عبدالله الفقيه، استاذ العلوم السياسية، جامعة صنعاء، حيث وردت الفقـرة المذكورة في مقال له بعنوان: «من توسـيع القاعدة إلى تضييقها..قراءة سريعة للتعديلات الحكومية الأخيرة»، منشور في صحيفة «الوسط» بتاريخ 2006/3/2م.

(7) عام 2003م صرح رئيس الوزراء «باجمال»، وذلك في تحد صارخ منه للسلطة القضائية، بأنه سوف يسـتورد قضاة للمحاكـم اليمنية من الخارج كي يحلوا محل القضاة اليمنيين، وقد رد عليه القاضي العلامة فهيم محسـن – رئيس المحكمة التجارية– فـي صحيفة «الايـام» الغراء بمقـال مفحم تحت عنوان:«كلام لدولة رئيس الوزراء».

(8) سورة آل عمران، الآية (167).

من الحب إلى الرياضة.. جمهور الفرجة نساء

أحمد زيد

مراعاة لحاجات المرأة التي تتلمس حاجات الأبناء والأخوة للشعور بالانتماء للرياضة، كانت تعز المدينة التربوية الثقافية السباقة بالمبادرة اجتماعياً، فكانت الاولى بالمؤازرة والحضور إلى ملعب الشهداء وبخاصة بعد رواج حضور ناديها الأصغر التعزي الذي بدأ في سنواته الأخيرة يلملم أبناء المدينة الحالمين بوجود حقيقي على خارطة الرياضة محلياً. بدورها بدأت الجماهير الرياضية بمن فيهم النساء تلتف حول فريقها كنوع من التحفيز والتشجيع المعنوي وبحضور قلة من النساء في مباراة الصقر والتلال يشعر المرء بأن رغبة مكبوتة تسكن داخل المرأة للتعبير عن الانتماء للرياضة ولو من باب اشباع الروح، وكم كان المنظر جميلاً والأنفس مهذبة فالتشجيع اخذ طابع الحياء والاحترام للحاضرات وبوجودهن إتسمت الهتافات بمعنى الرياضة اخلاقياً.

إن مجموعة نسوة لم يتجاوز حضورهن الرقم 15 امرأة لعبن دوراً كبيراً في إنشراح صدور الجماهير الغفيرة داخل ملعب الشهداء بتعز حتى أن الحضور غير العادي لجمهور الرجال الذين توزعوا على زوايا الملعب وكل المساحات المتاحة لبصيص فرجة بما فيها تلك الاعمدة الحديدية وراء المرمى غير المعدة بمدرجات، إمتلأت بالمشاهدين. كل ذلك الترحاب ادى إلى فضاء مدرج رحب بحضور النسوة رياضياً من خلال المشاهدة تاركين مساحة حرة لحضور المرأة.

يبقى الفراغ وحده من يشكل هم الفتيات فالكثيرات وبلا غاية يهرولن الشوارع لمجرد المشي بغية التسلية ويبقى شارع 26 قبلة الحب ومركزاً هاماً للتجمع، بل وحده من يحتضن الهاربات من فراغ الوقت، ولأن المرأة بطبيعتها تحب التزيين والتجمل والظهور بأناقة اكثر شكلية بالتالي يهرول الشباب إلى ذات المكان بحثاً عن الفرجة معها تصبح الفتيات محل صيد أعين المارة والمتواجدين على الدوام ويكون الازدحام عاملاً مسبباً لمضايقة البنات، ولو أننا ناقشنا المسألة بعقلانية اكثر فائدة للرياضة لخففنا كثيراً عن المرأة في الشارع ما معناه أنه لو أفسحت مدرجات ملاعبنا جزءاً ومساحة بسيطة تخصص لحضور المرأة في الساحة رياضياً كمشارك بالفرجة فقط وبحراسة تظمن تواجدها دونما احتكاك بالآخر، لانقلب الأمر حيث ستتحول أعين وعقول الشباب إلى مدرجات الملاعب بل منهم من سيحاول الدخول إلى عالم الرياضة لمجرد أن يكون لاعباً تشاهده وتشجعه المرأة أياً كانت: أم، أخت، حبيبة، بالتالي ستتسع دائرة المشاركين في الرياضة، فهل يقبل مسؤولو الرياضة المرأة رياضية في لعبة كرة القدم؟ ولماذا نقبل حضورها في المشاركة الديمقراطية ونجترها إلى زحمة الانتخاب؟ هل يأتي ذلك بدافع الاستفادة من صوتها فقط لتكون وراء ظهور رجل آخر، فيما لو جررناها للرياضة بالتأكيد ستكون وراء ظهور أكثر من لاعب، ولو فكرنا بشكل أعمق بوجودها كعنصر أساسي في اللعب والرياضة أقرب الظن بأنها ستكون وراء شعب يمتلك ثقافة مشاركة المرأة.

في الندوات الرياضية يحدث أن يطلع المسؤولون أكثر من مرة ليسهبوا في مفرداتهم اكثر من كلمة عن ضرورة مساهمة المرأة اليمنية في الرياضة، وما نتمناه على قادة السياسة والرياضة وجمعية الكشافة بكل مرشداتها أن يكونوا جادين لمرة واحدة في تبني مشاركة المرأة وإدماجها في الرياضة من خلال نشر وعي رياضي بفعل حقيقي بين الاوساط النسائية بتسهيل فرصة تواجدها في مدرجات الملاعب كعنصر هام، لا أن تكون المرأة وسيلة للاستغلال من وراء حضورها كما يحدث في رياضة الشطرنج التي يهتم لها القائمون، بل يكون الاحتفاء بالعنصر النسائي كبيراً جداً فيسلط الضوء بشكل ملفت على اللاعبات والحاضرات، ويحظين بتغطية صحفية مكثفة، وتبرز المرأة في هذا النوع من الرياضة بشكل اساسي، ولو أن وراء حضورها في المدرجات عائد مادي لسعى كثيرون لتزيين ملاعبنا بحسناوات يشكلن لوحة جماهيرية اكثر رقياً للرياضة المحلية. لا اتجنى على إتحاد الشطرنج على العكس انه نموذج رائع لانتشال المرأة.

ولاثبات الحضور الشكلي الذي تطلب نقل انتشار مفهوم الديمقراطية في اليمن تم تشكيل منتخب السلة من سيدات عدن، إلا أنهن لم يحظين بمشاركة رياضية واحدة حتى أنهن ظهرن في بطولة غرب اسيا التي استضافتها بلادنا وكان حضورهن بالزي الرياضي للتصوير ونقل صورة رياضية مشرفة لمشاركة المرأة وبديمقراطية شكلية خارج الفعل الرياضي.

أقدار

قدر لي أن عشت مع أناس لم أفهمهم، لم أعرف هل هم من البشر أم من شياطين هذا الزمان، لكني سأظل أنادي بالتسامح، بل وادعوا بالصلاح، مع اني لست المسيح احمد ولا أنا ابن الله -بالنسبة لكثيرين- أنا أحمد زفت..!

الجولة السابعة عشر.. أزمة مستمرة

وقمة مرتقبة بين الأهلي والهلال.. والصقور تطارد اللقب بقوة

منذ اسبوعين اتخذت لجنة المسابقات بالاتحاد العام لكرة القدم قراراً بمعاقبة اندية: الصقر والتلال وشباب الجيل و22 مايو، وذلك باحتسابها خاسرة بثلاثة أهداف؛ نتيجة انسحابها من مباريات الجولة الاولى للدوري (المعادة) وعقب القرارات الأخيرة من قبل اتحاد الكرة عقدت الاندية الاربعة المتضررة من هذا القرار مؤتمراً صحفياً استضافه الأخ شوقي احمد هائل رئيس نادي الصقر وممثل الاندية المعارضة على قرارات اتحاد القدم الأخيرة، والذي اكد رفض الاندية الاربعة الشديد لتطبيق هذه العقوبات التي وصفها بالمتحيزة والظالمة من قبل اتحاد الكرة، مؤكداً في الوقت ذاته أن الأندية الاربعة لن ترضخ لمثل تلك العقوبات حتى ولو تم تهبيط هذه الفرق إلى الدرجة العاشرة، مضيفاً: «إذا أصر اتحاد القدم على موقفه المتعنت فإننا سننسحب من الدوري وسنلغي أنشطة كرة القدم من أنديتنا».

● فريق الصقر

سقوط العدالة

وعلى الرغم من أزمة الاتحاد العام للعبة مع تلك الاندية التي تبحث عن العدالة الغائبة، إلا أن مشوار منافسات الدوري العام لكرة القدم لأندية الدرجة الاولى للموسم 2005-2006، ينطلق الخميس القادم في إطار الاسبوع السابع عشر (مرحلة الإياب) حيث تتجه الانظار صوب استاد المريسي بالعاصمة والذي سيحتضن لقاء القمة بين فريق اهلي صنعاء ثالث الترتيب برصيد 28 نقطة وفريق الهلال ثاني الترتيب برصيد 29 نقطة، وفي نفس الوقت يشهد ملعب الكبسي في إب لقاء تعاون بعدان متذيل قائمة الترتيب برصيد 14 نقطة مع فريق الصقر متصدر البطولة برصيد 34 نقطة.

الجمعة القادمة تختتم منافسات الجولة السابعة عشرة بخمسة لقاءات، فعلى استاد 22 مايو في عدن يلتقي التلال ثامن الترتيب برصيد 22 نقطة مع اليرموك خامس الترتيب بنفس الرصيد، فيما يستضيف شعب إب رابع الترتيب برصيد 27 نقطة فريق الشعلة تاسع الترتيب برصيد 19 نقطة، وعلى ملعب الشهداء بالحالمة تعز يلعب الرشيد سادس الترتيب برصيد 22 نقطة مع ملاحقه المباشر حسان ابين والذي يملك نفس الرصيد، فيما يشهد ملعب العلفي بالحديدة لقاء شباب الجيل صاحب المركز الحادي عشر برصيد 18 نقطة وشعب حضرموت عاشر الترتيب برصيد 19 نقطة، فيما ستكون قمة المؤخرة والتي ستجمع فريق 22 مايو وصيف المتذيل برصيد 18 نقطة مع ضيوفهم القادمين من محافظة شبوة التضامن الثاني عشر في لائحة الترتيب برصيد 18 نقطة كذلك.

قراءة للمؤتمر الصحفي للأندية الأربعة المتضررة من قرار اتحاد الكرة

■ **كتب - ناصر الحربي:**

في المؤتمر الصحفي الذي عقدته مجموعة الاندية المتضررة من قرارات اتحاد الكرة (الصقر، التلال، شباب الجيل، 22 مايو) في محافظة تعز الاحد قبل الماضي، اكد الاخ شوقي احمد هائل رئيس نادي الصقر وممثل الأندية المعترضة ان تعنت اتحاد الكرة ضد الإندية الاربعة وإصراره على إلغاء قرارات اللجنة المؤقتة سابقاً بخصوص الاسبوع الاول وعزمه فرض عقوبات على الاندية الاربعة باعتبارها خاسرة 3 نقاط و 3 اهداف في الاسبوع الاول سيقابل بالرفض الشديد حتى لو أدى ذلك إلى انسحابها من بطولة الدوري وتهبيط الاندية الاربعة إلى الدرجة العاشرة.

وفي كلمته في المؤتمر كشف شوقي هائل الكثير من كولسة الانتخابات ودوره في الانتخابات التي اتت باتحاد الكرة الحالي، وعلاقاته بالشيخ العيسي الذي قال عنها انها قوية ولا توجد فيها اي مشكلة وأن ما يحدث هو مجرد اختلاف حول الانظمة واللوائح الرياضية وليس خلافات شخصية وما يربط بينهما احترام وتقدير كبيرين، وأن الجميع قد خدع بالأمين العام للاتحاد د. حميد شيباني الذي تسبب في نكبة للكرة اليمنية، وأن قرارات الاتحاد متناقضة فهي تقر في الليل وتُلغى في النهار ولا مواثيق أو عهود يتمسك أو يفي بها، ونفى شوقي هائل ما تردد عن ذهابه للاتحاد الاسيوي للشكوى من اتحاد القدم.

وأضاف «شوقي» في كلمته بالمؤتمر أنه ملم بكل صغيرة وكبيرة دارت حول الازمة مع الفيفا ثم الازمة مع اللجنة المؤقتة وخلق العراقيل امام قيامها بمهامها كما فند باسهاب كبير كل ما ادى إلى خلق أزمة الاسبوع الاول من الدوري حيث بدأ كلمته متسائلاً: «لماذا الدعوة لعقد المؤتمر الصحفي في هذا التوقيت؟!»، مجيباً بأن «الاندية الأربعة حاولت الابتعاد عن التصريحات والقيل والقال والاثارة -والحديث لشوقي- ما دعانا لذلك هو تعنت اتحاد الكرة ضد انديتنا الاربعة واصرار لجنة المسابقات على إعلان قراراها بفرض عقوبات ظالمة على انديتنا».. مضيفاً بأن ذلك «حدث على الرغم من اتفاقنا مع معالي الوزير ورئيس الاتحاد «العيسي» والامين العام «شيباني» على اللقاء للخروج بحل مرض لأزمة الاسبوع الاول إلا أن لجنة المسابقات صعدت الموقف».

واختتم شوقي كلمته قائلاً: «بالرغم من عزمنا الانسحاب إلى قبل عقد المؤتمر بيوم واحد إلا أننا قررنا العمل بسياسة ضبط النفس وسنصبر وسنعمل على حل الازمة مع الجهات المعنية ومع قيادة اتحاد الكرة لأننا مازلنا نعتبرها القيادة الشرعية لكرة القدم اليمنية في ظرف الاسبوعين القادمين مالم فنحن مستعدين لتصعيد القضية إلى أعلى المستويات بل وسنعلن الانسحاب من الدوري حتى ولو كلفنا ذلك إلغاء كرة القدم من نشاطات انديتنا ولن نرضخ للعقوبات أو التهبيط وسنظل نأمل في حل والذي حل الازمة السابقة مع الفيفا هو فخامة الاخ الرئيس وسيحل هذه الازمة».

هوامش من المؤتمر الصحفي

● نائب رئيس نادي التلال حسن سعيد تحدث في المؤتمر قائلاً:

«ننبه إلى ضرورة احترام قرارات اللجنة المؤقتة ونؤكد على تمسكنا بحقنا في احتساب نتائج مباريات الإسبوع الأول لصالحنا ونتمنى على الاتحاد أن يكون اتحاداً للجميع وليس لأندية معينة فقط».

● الاخ شوقي احمد هائل تصدر المؤتمر الصحفي باعتباره ممثلاً ووكيلاً للاندية الاربعة وأهم ما قاله من خلال الرد على اسئلة الصحفيين هو:

- الشيخ العيسي اعترف أن الأندية الـ 9 لو كانت حضرت في الاجتماع الشهير قبل انطلاق الدوري ما كان ذلك سيؤدي إلى أزمة.

- كنت اتمنى على الاخ الوزير أن يكون حاسماً منذ بداية الازمة، لأن تعليق العقوبات وترحيلها ادى إلى كل ما نعانيه الآن.

- إصراري على الاستقالة من مجلس الشرف الأعلى يرتبط بمبدأ وليس مجرد تكتيك.

- الاندية العشرة لو تم الجلوس معها فبعضها مستعد للتنازل مثلما نحن كذلك مستعدين للتنازل لكن ورؤوسنا مرفوعة.

- مستعد للإلتقاء بالعيسي في اي وقت من اجل ايجاد حل للأزمة.

- اوجه رسالة إلى كل الاندية للعمل معاً من اجل خدمة الكرة اليمنية واقول: يا شيخ احمد الذي يعمله الاتحاد يؤدي إلى تعصبات ضيقة، ويا قيادة الاتحاد دعوا التعصبات للاندية واعملوا من اجل مصلحة الكرة اليمنية.

- ادعو جماهير الكرة في تعز إلى التزام التشجيع المؤدب وعدم ترك الفرصة لقيادات في الاتحاد لتتخذ عقوبات موجهة ومقصودة بحق الصقر..!

● المؤتمر الصحفي حضره -إلى جانب شوقي هائل ممثل الاندية الاربعة ووكيلها- كلاً من حسن سعيد نائب رئيس نادي التلال وعبدالعزيز شجاع امين عام نادي 22 مايو وعباس المنصور المسؤول المالي لنادي شباب الجيل.

الاربعاء 26 ربيع ثاني 1427هـ الموافق 24 مايو 2006 العدد (56)
Wed. 26/4/1427 - 24 May. 2006 No. (56)

حظيت عروس البحر الأحمر خلال هذه الأيام الفرائحية باهتمام واسع النطاق بمناسبة احتفالات شعبنا المجيد بالعيد الـ 16 لولادة الوحدة اليمنية.

بمناسبة العيد الوطني الـ16

الحديدة.. حركة استثمارية وصناعية وسياحية

مشاريع استثمارية كبيرة

دشن الرئيس علي عبدالله صالح مشاريعها العملاقة، ووضع أحجار الأساس لـ ٢٤٢ مشروعاً في مختلف المجالات في المدينة ومديريات المحافظة، حيث بلغت تكلفتها ٢٢٤ مليار ريال.

وشملت وضع حجر الأساس لمشروع خزانات النفط في رأس عيسى بمديرية الصليف، وهو مشروع تنفذه وزارة النفط والمعادن بإشراف المؤسسة اليمنية للنفط والغاز، وبلغت تكلفته الاجمالية ١٩ ملياراً و٦٠٠ مليون ريال، ويهدف إلى توفير طاقة تخزينية كافية للنفط الخام الواصل من القطاعات المنتجة وكبديل ثابت عن الخزان العائم (الناقلة صافر).

ويضمن المشروع توفير أعلى قدرة تحميل للناقلات النفطية العملاقة. وتتضمن مكونات المشروع انشاء خزانات ذات سقف عائم لتخزين النفط الخام بسعة اجمالية تبلغ مليونيْ برميل كمرحلة اولى، على أمل توسيعه مستقبلاً. إلى جانب منظومة متكاملة للضخ من الخزانات إلى ناقلات النفط ومرسى للناقلات النفطية مع منظومة متكاملة لاطفاء الحريق والحماية، كما سيتم انشاء مرافق خدمية اخرى ترتبط بالمشروع.

وشملت المشاريع التي وضع الرئيس أحجار اساسها. مشروع مصافي رأس عيسى لمجموعة هائل سعيد أنعم، والتي تبلغ طاقتها الانتاجية ستين الف برميل يومياً مع قابليتها للتوسع، وبلغت تكلفتها الاجمالية، مائة مليار ريال.

تحسين الشوارع

الناظر إلى الحديدة اليوم، وما آلها من تغييرات في البنية التحتية سيدرك معنى ان تقوم قيادة المحافظة بدورها لتحسين المحافظة.

لقد تم افتتاح عشرة مشاريع في مجال الاشغال العامة والطرق شملت سفلتة وتحسين شارع الوحدة (المدخل الجنوبي) وتوسعة وتحسين طريق الحديدة باجل، وطلاء البرودرات وتجديد الاسفلت لشوارع المدينة وتشجيرها وإنارتها واستبدال اعمدتها الكهربائية وإقامة الجزر الطرقية ورصف وتبليط عدد كبير من الأرصفة.

لقد تحولت الحديدة إلى عروس رائعة، يتمنى كل من ينظر إليها أن ينالها لنفسه.

شروق بالكهرباء

مع شروق شمس صباح كل يوم على مستوى سطح البحر، تتجدد الحديدة. وها قد افتتحت المرحلة الاولى ووضع حجر اساس المرحلة الثانية من مشروع ميدان ومنتزه ٢٢ مايو.

مشاريع النظافة والتحسين، حدائق المدينة واطرافها، تحسين وطلاء واجهات المنازل.

كم تبدو الحديدة متألقة متباهية تزدان باضوائها البهية!! و ١٢ مشروعاً في مجال الكهرباء شملت عشر مديريات وهي: الخوخة، حيس، برع، الضحي، الكدن، الزيدية، الخوبة، الحيترية، إلى جانب تدشين كهرباء جبل راس والمغلاف، وتحسين الشبكة الكهربائية في المدينة ومد الكابل الكهربائي إلى رأس كثيب.

ويقول رئيس اللجنة الفنية التي حضَّرت للاحتفالات، ابراهيم حجري، إن قيادات المحافظة عملت على تنفيذ توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح بتعزيز الطاقة الكهربائية في المحافظة ورفع طاقتها إلى ٥٠ ميجاوات. من أجل توفير الخدمة على مدار الساعة وهي الميزة التي تعد الأهم والتي حظيت بها المحافظة لاحتضانها العيد الوطني السادس عشر للجمهورية اليمنية.

مشاريع متنوعة

وفي مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، تم تدشين مشروع الكابل البحري الدولي «الربط الشبكي بالألياف الضوئية».

كما دشن مشروع توسعة مصنع اسمنت باجل، ومشروعين في مجال الثروة السمكية التي تنعم بها المحافظة، وهي تعد المرحلة الاولى لميناء الاصطياد البحري في الخوخة، كما وتم توزيع عدد من قوارب الصيد مع المكائن يستفيد منها ٤٨٣ صياداً.

وكان ضمن المشاريع مشروع محطة إرسال بقوة ٧٥٠ كيلو وات وتجهيزها بالهوائيات لاعادة إرسال بث البرنامج العام.

الصحة والتعليم والمياه

مشاريع التعليم والصحة والاحتياجات السكانية نالت نصيباً جيداً من الاهتمام، ودشن افتتاح حوالى ١٢٦ مشروعاً في مجال التربية والتعليم تشتمل بناء مدارس وفصول جديدة وإعادة تأهيل بعض المدارس والمرافق التعليمية في مختلف المديريات.

كما وضع حجر اساس بناء قاعة كلية التربية البدنية للفتيات، في جامعة الحديدة واستديو كلية الفنون الجميلة والبوابة الغربية للحرم الجامعي والطريق الاسفلتي وكورنيش البحر المواجه للجامعة، وتجهيز وتأثيث المستشفى الجامعي و ٢٤ مشروعاً في مجال مياه الشرب وشبكات المياه في مختلف مديريات المحافظة و ١١ مشروعاً في القطاع الصحي شملت المستشفى الريفي بمدينة الصليف، وبناء وتجهيز وحدة صحية في الحرثة بالمغلاف ووحدة صحية في الطايف والمحال بالدريهمي ووحدة صحية في العشمانية بالسخنة والحبل بالحجيلة وبني حاتم وأجنة بجبل راس والجنبعية وظهر القومة في بيت الفقيه والبحال بباجل.

الصناعة والزراعة

دشن مع المشاريع ٤ مشاريع زراعية وهي حماية منشآت الري والاراضي الزراعية بمنطقة برقوقة بوادي سهام وتم توزيع شبكات الري لمساحة الف هكتار وتوزيع الحراثات المخصصة للجمعيات الزراعية التعاونية والتي بلغ عددها ٧٠ حراثة ومجمع باجل التعاوني وتدشين مركز صادرات عزان وجمعية الفرج في الحديدة (كيلو ٥) ومشروع الضحي لتسمين العجول.

واما الصناعة والاستثمار فدشن ١٥ مشروعاً ضمن المشاريع هي مشروع صوامع الغلال ومجمع العاصر بالمراوعة، ومطاحن لانتاج الدقيق بطاقة ١٥ الف طن بالضحي، والمرحلة الاولى من مصنع الحديد والصلب للمنتجات الحديدية التاسع للشركة اليمنية لصناعة المنتجات الحديدية، ومطاحن لانتاج الدقيق بطاقة ١٥ الف طن في بيت الفقيه وأخرى في القناوص بنفس الطاقة، وبلغت مشاريع مطاحن انتاج الدقيق المدشنة حوالى ٨ مطاحن.

السياحة

تمتاز عروس البحر الأحمر بمقومات سياحية فريدة متمثلة في شواطئها المثيرة والنقية على امتداد ساحل البحر الأحمر، بالاضافة الى:

- مجموعة جزر مغرية للسياحة البحرية ومصائد للاستمتاع بعالم البحر وتنوع الشعاب المرجانية.
- ينابيع مياه معدنية للسياحة العلاجية.
- واحات ووديان مكسوة بالمانجو والنخيل.
- مدن تاريخية شهدت أزهى عصور الحضارة الاسلامية.
- اسواق شعبية.
- مهرجانات موسمية ومزارات دينية.

وتم افتتاح مشاريع سياحية بتكلفة ٩ مليارات و٩٣٣ مليون ريال فيما القطاع الخاص نفذ ٣٥ مشرعا سياحياً موزعة ما بين فنادق وشاليهات وشقق واجنحة مفروشة ومنتزهات وحدائق بتكلفة ٤ مليارات ٦٤٩ مليون ريال.

وقد تم الانتهاء من اعداد الدراسات والتصاميم وتوقيع مذكرات تفاهم لتنفيذ مشروعات سياحية في الحديدة من أهمها قرية الكنز السياحية مديرية الدريهمي، وانشاء مشاريع سياحية في جزيرة كمران بتكلفة اجمالية (٥٠٠) مليون دولار من قبل شركة ارسكوم المصرية ومجموعة شركات هائل سعيد، ويشمل المشروع إقامة مطار وميناء للصيد ومرسى للمراكب والسفن وإقامة فندقين فئة خمسة نجوم يضم كل واحد منهما ٤٠٠ غرفة، و٥ فنادق فئة خمسة نجوم ومناطق ترفيهية وشقق سكنية وفلل ومحلات ومطاعم.

كما تم تدشين منتجع «حديدة لاند» للشاليهات السياحية التابع لمؤسسة المري للمقاولات والاستثمار، ومشروع سياحي استثماري آخر للمستثمر الصيفي.

زوار وسياح فوق التوقعات

وتشهد المحافظة حالياً اقبالاً متزايداً من السياح المحليين والعرب والاجانب. وصرح محافظ المحافظة العميد محمد صالح شملان لوكالة الانباء اليمنية سبأ بأن حركة السياحة الداخلية التي تشهدها المدينة حالياً فاقت كل التوقعات، إذ ما تزال المحافظة تستقبل الآلاف من المواطنين القادمين من مختلف محافظات الجمهورية، فضلاً عن المئات من ابناء الوطن القادمين من دول المهجر والعشرات من الاشقاء الوافدين من دول الجوار وفي المقدمة دول الخليج.

ولفت المحافظ إلى أن المواطنين والزائرين يقضون معظم أوقات الليل على شواطئ الحديدة في تجمعات يرددون الأغاني والاناشيد الوطنية المصحوبة بالرقصات الشعبية المعبرة عن الفرحة والابتهاج بهذه المناسبة.

وأشار إلى أن السعات الفندقية لجميع الفنادق بالحديدة البالغة ٣٢ فندقاً إلى جانب مئات الفلل والاستراحة الحكومية والخاصة حجزت بالكامل وبات العديد من الوافدين يبحثون عن اقارب لهم يقطنون في المدينة لاستضافتهم خلال ايام إقامتهم بالتزامن مع الاحتفالات.. مبيناً أن التقديرات الأولية لعدد الزائرين للحديدة خلال الاسبوع المنصرم تتجاوز ثلاثمائة الف شخص.

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 26 ربيع ثاني 1427هـ الموافق 24 مايو 2006 العدد (56) Wed. 26/4/1427 - 24 May. 2006 No. (56)

الآن..
يمكنكم متابعة
الندى عبر الانترنت
www.alnedaa.net

لغة الانتماء الجهوي

محمد الغباري
malghbari@yahoo.com

من حق الرئيس علي عبدالله صالح ان يفاخر بأنه من سنحان، ومن حق الآخرين ان يفاخروا بالمناطق التي ينتمون إليها، لكن ذلك لا يعني أن من ينتمي إلى منطقة الرئيس يصبح مواطناً من الدرجة الأولى، وغيره من مستويات أدنى، أو بعبارة أدق، لا يعني أن تكون من سنحان أن يصبح من حقك أن تقتل صاحب إب ولا تُعاقب.

هي ليست المرة الاولى، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة، التي يقدم فيها احد المنتمين إلى منطقة الرئيس على إهانة كرامة مواطن او قتله بين أبنائه كما حدث الاسبوع الماضي مع الرعوي «محمد الحامدي» من أبناء مديرية حبيش.. ولكنها شرارة ستذكي نار المناطقية ولن يقدر أحد على إخمادها إذا لم يسُدْ القانون. أن يقف رئيس دولة ليفاخر بانتمائه المناطقي فتلك كارثة وشؤم على البناء المجتمعي، ليس لأن ذلك غير جائزٍ ولكن الموقع الرئاسي يفترض ان يكون معبِّراً عن خيار شعب تستمد منه شرعيتك، لا انعكاس لنفوذ منطقة او الاحتماء بها..

بطريقة تعكس حالةالشعور بالزهو والتفاخر يقتحم عدد من حمران العيون سوق الحراج وينهالون بالضرب على «اللغلغي» الذي يكافح وأبناؤه من اجل لقمة عيشهم في متجر صغير. وتتوج البطولة الفذة لهؤلاء الذين يعتبرون غيرهم مجموعة من منزوعي الكرامة بإطلاق النار على رأس الحامدي الذي كان وصغيريه «8،13 سنوات» يقاومون بما تبقى من كرامتهم المداسة تحت طائلة الانتماء المناطقي، وخر الرجل صريعاً وغادر القتلة الساحة دون ان يرف لهم جفن من هول الفاجعة التي اصيب بها الصغيران...

لو كانت الحادثة في بلد غير اليمن لاهتز لها المجتمع بأسره، ولتحركت السلطات بكل ما تملك إكراماً لهذين الصغيرين اللذين شاهدا القلب الحاني عليهما يسفك دمه تحت أقدام من يحتمون بانتمائهم إلى منطقة الرئيس.

اللهجة سبب كاف لينظر إليك كمواطن غير مأمون وحاقد، وأخيراً جبان وضعيف، من السهل ان يمرغ بكرامتك أو ينهي حياتك لأن لا أحد سيقتص منه.. وهذا «الحامدي» الذي ذُبحت إنسانيته أمام طفليه قد يكون هو واحد من عشرات الآلاف من الرعية المتعاطفين مع الحكم وقد يكون أحد الذين صوتوا للمؤتمر الشعبي او انه احد الذين سيعطون اصواتهم للرئيس في الانتخابات المقبلة.. وقد اجبرته المنجزات العملاقة على إخراج ابنيه من المدرسة والاستعانة بهما في البحث عن لقمة عيش كريمة داخل سوق الحراج ومع كل هذا فلعنة الانتماء الجهوي ولهجته، غير المرحب بها في العاصمة، هي مقياس للمواطنة.

لا يهم إن كان مع المؤتمر أم لا، المهم أن هذا «اللغلغي» – وفق المصطلح الذي استخدمه الجناة عند شتمه وضربه، قبل قتله– لا يحق له إغضاب مواطن من الدرجة الأولى.. والمواطنة المتساوية ليست فقرات تردد في خطاب سنوي في ذكرى الثورة والوحدة ولا في افتتاحية صحيفة تتهجم على المعارضين، إنها سلوك. والقانون يجب ان يكون سيد الجميع..

الرئيس مطالب هذه المرة أن يؤكد أنه رئيس لكل اليمنيين، وأن يلقي القبض على القاتل ويسلمه للقضاء، ومطلوب منه ان يثبت للناخبين، الذين يطالبهم بالتصويت له، أن انتماءه المناطقي ليس حصانة ولا بطاقة امتياز.

منتدى الشقائق ينظم ورشتي عمل في اليمن ولبنان حول المحكمة الجنائية

تنعقد في الفترة 4–5 من الشهر القادم الورشة التدريبية الأولى للاعلاميين والاعلاميات، التي ينظمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان بالتعاون مع منظمة «لا سلام بدون عدالة» تحت رعاية وزارة حقوق الانسان.

الورشة التدريبية تأتي في اطار مشروع لدعم ومناصرة نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية وحشد الجهود في وسائل الاعلام لحث اليمن على المصادقة على نظام روما.

يشارك في الدورة (35) إعلامياً وإعلامية من مختلف وسائل الاعلام.

إلى ذلك رحب التحالف البحريني للمحكمة الجنائية الدولية الاسبوع الماضي بإعلان وزارة الخارجية البحرينية، عن مصادقة مملكة البحرين على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.

وفي تصريح صحفي لناصر بردستاني، منسق التحالف البحريني للمحكمة الجنائية، أشار إلى أن مبادرة البحرين تعتبر خطوة جادة وشجاعة في المنطقة العربية غير الممثلة بصورة جيدة في المحكمة الجنائية الدولية، متمنياً من الدول العربية –لا سيما الدول الموقعة على الاتفاقية– القيام بخطوات مشابهة.

متمنياً من البرلمان البحريني القادم تسريع الخطوات المطلوبة للمصادقة على الاتفاقية وتغيير التشريعات والقوانين التي لا تنسجم مع الاتفاقية الدولية.

كما عقدت في لبنان من الفترة 19–21 من الشهر الجاري ندوة حول أهمية انضمامها إلى اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية وتحليل التحديات التي تعيق ذلك، وسبل مواجهتها.

الندوة ينظمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان بوصفه ممثلاً لمكتب الشرق الأوسط وشمال افريقيا للتحالف الدولي للمحكمة الجنائية الدولية وبالتعاون مع منظمة «عدل بلا حدود» ونقابة المحامين في بيروت والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان –«باريس»، ومنظمة «برلمانيون من أجل التحرك العالمي» «نيويورك» والمركز الدولي للعدالة الانتقالية وسفارتي فرنسا وهولندا في لبنان.

في انتظار «الهتار»!

يقاوم أحسن المالكي (19عاماً) عدوين شرسين: الوقت والنسيان، مسلحاً بأمل وذكريات ومناشدات (كما في هذا الخبر).

حيال الوقت، مُني أحسن بالهزيمة تلو الهزيمة، لكنه لم يُسلم الراية إذ ما تزال فيه طاقة سرد قصته لعابرين جدد في قلعة عدوَّيه الحصينة الواقعة في منطقة الجراف على الطريق إلى مطار صنعاء.

دخل السجن المركزي محكوماً بثلاث سنوات في قضية قتل في منطقة بني حشيش. كان في السادسة عشرة من عمره، عندما برئ 12 متهماً آخر، وتقرر إدانته، لا لكونه «حدثا» فحسب، بل لأنه ببساطة كان بلا سلاح. والآن فإنه يمضي عامه الخامس في السجن في انتظار «القاضي» حمود الهتار، رئيس محكمة استئناف محافظة صنعاء، الذي أكد براءته في حكم صدر قبل أكثر من عام. وإذاً فإن «أحسن» الذي عوقب بـ3 سنوات، قد أمضى حتى اللحظة، 5 سنوات في السجن، رغم تبرئته من محكمة الاستئناف.

يكف النسيان أن يكون مرتع حرية حينما يساق إنسان، رغم أنف القانون إلى ما وراء شمس الحرية. ذلك لأن النسيان لا يعود سلاحه هو، بل سلاح كل الأعداء. وإزاء هذا العدو الفتّاك يُحسن «أحسن» إذ يلوذ برفاق سجن مكنتهم هوياتهم المهنية والسياسية من التمتع بصفة «سابقين». أحد هؤلاء تلقى هذا الاسبوع مناشدة جديدة من «أحسن» تتمنى عليه أن يتحرك لدى الجهات المعنية، وبخاصة القاضي الهتار، لتنفيذ حكم تبرئته قبل أن يقطع سيف الوقت وصلة جديدة من عمره.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

يا «أعبوس».. ابترعوا!

■ إلى القاضي القدير:
النائب احمد سيف حاشد

هي دعوة مبتذلة رشحت بها ذهنية من مستواها لتقترح تدريب بعض «الاعبوس» على رقصة البرع لكي يرفلوا بها احتفاء بوصول الكهرباء كنفحة رئاسية بمناسبة عيد 22 مايو مع ان المعلومات الأكيدة تقطع بأن تيار الكهرباء قد تجهز للإنارة منذ فترة ليست بقصيرة، ولكنها «حكمة» القيادة التي انطوت على رسالتين يشير عنوان الاولى إلى سلطة الأب الحريص على اشاعة الفرحة في نفوس «الجهال/ العيال» بمصابيح كهربائية بدلاً عن الطماش وألعاب التسلية الأخرى. ويذهب عنوان الثانية إلى القول برشوة انتخابية مفضوحة ومثيرة لمزيج من مشاعر الاستهجان والسخط والرثاء والاشفاق في أوساط اهالي منطقة لن يقبلوا بمرور استفزاز وصول كهرباء محفوفة بكل هذا الغباء المعطوف على سلطة فوتت على نفسها فرصة النجاة باللجوء إلى متحف الاشياء الغادرة، وأوغاد آخر يمن.

هذه الكهرباء التي تسلحفت لردح طويل من الزمن تنفيذاً الأوامر عليا قضت بعقاب «الاعبوس» لمجرد انهم تطلعوا، وتطوعوا باكرا لاشعال مصابيح الحروف في الرؤوس من موقع تصديهم لنشر انوار التعليم في ارجاء واسعة من البلاد، ومن واقع كونهم اول من كتب غبش «الثورة» بالتصدي لبناء مدارس التعليم الحديث التي ظهرت في «الاعبوس» من قبل «ثورة» سبتمبر 1962 وقبل ان تظهر في صنعاء ومعظم مدن شمال اليمن، وهي مدارس كانت بمثابة منصات لإطلاق العشرات، بل المئات من الكفاءات العلمية في مجالات التربية والهندسة والطب والادب والفن، وفي مجال الهندسة للاحزاب السياسية، واجتراح الثورات والانخراط في مغامرات كبرى دفعوا ثمنها غالياً في سجون صنعاء، وفي الساحات العامة في عدن وصنعاء على حد سواء، أكان في حروب التحرير من المستعمر، أم في الحروب الاهلية بين «الأخوة الأعداء» من جمهوريين وملكيين او يسار ويمين و... الخ.

هؤلاء «الاعبوس» الذين اندفعوا لكهربة البلاد، وبصموا على محطات التوليد الاولى في الحديدة وصنعاء وغيرهما، وتبرعوا لانجاز مشاريع الكهرباء في ارجاء مختلفة من البلاد، وتكتموا على حرمانهم من خدمات الماء والكهرباء بفرمانات سلطانية تعاطت معهم كـ«محور شر» وكأن الابتلاء الاسوأ الذي احاق بهم، كغيرهم من اليمنيين، يكمن في واقع ان فيهم الكثير من الاكفاء والاذكياء، وتلك محنة استدعت عليهم شتى ضروب القهر والحرمان المفعمة بوقاحة تقترح عليهم (البرع) ابتهاجاً بالكهرباء التي كان ينبغي ان تصل مشفوعة باعتذار وأسف شديدين، وعزلاء من حزب المؤتمر الحاكم وعهد التفاهة الذي ترزح البلاد تحت براثنه.

لا شك أن هؤلاء «الأعبوس» سيردون على هذه الرشوة برفض المبترعين من «المؤتمر» إذا ما جازفوا بترشيح انفسهم ولوحوا بورقة الكهرباء التي دفع «الاعبوس» ثمنها لعشرات المرات، ودفعوا من الثمن ما كان يكفي لكهربة اليمن.

الرئيس افترس كبشاً... والوزير الْتهم ضفدعة!!

أصدقائي الذين أكلوا الحمير والخنازير!!

حسن عبدالوارث*
wareth26@hotmail.com

للناس في ما يعشقون مذاهبُ..

هكذا قال أجدادنا.. وقد كانت مشاعر الحب الفياضة تحتويهم من جهة القلب.. أما نحن –أحفادهم– فإن هذه المشاعر تنسل إلينا من جهة المعدة.. لذا فإن لنا مذاهبَ، ليس في ما نعشق.. وإنما في ما "نبلع"!!

وبرغم أن منطق الحياة وقانون الطبيعة يؤكدان على أن الإنسان يأكل ليعيش، وليس يعيش ليأكل.. إلا أن الأكل –لدى عديدين– صار مشروعا استراتيجيا بالغ الأهمية، وما دونه من قول أو فعل أو نشاط إنساني هو مجرد "تكتيك"!

وبمناسبة ذكر الأكل.. كان لي مع عدد من الزملاء والأصدقاء –وبعضهم مشهور– حكايات لطيفة ومواقف ظريفة، يستحق عديد منها أن يُروى.. لكنني سأحجب أسماء ذوي المواقف التي قد يعتبرها أصحابها ضربا من التشويه، أو الإحراج في أهون الأحوال.. مثل الوزير السابق الذي التهم – في أحد مطاعم بيروت – كمية ضخمة من اللحم الذي وجده شهيا جدا، قبل أن يعرف انه لحم ضفادع، وبعدها "عينك ما تشوف إلا النور"!!

.. أو ذلك الكاتب الكبير الذي تلذذ بوجبة دسمة من اللحم لم يذقها في حياته قبلا، ثم فوجئ بأنها لحم خنزير!!

وفي قرية بلغارية يشتهر أهلها بكرم الضيافة، راح صاحبنا يلتهم " مقلبا" في غاية القرف، وقع فيه تحت تأثير حسن النية وشدة الثقة ووطأة الجوع.. فقد احتار في صنف اللحم الذي بلعه للتو بكمية تكفيه لأسبوع على الأقل.. فهو لم يستطع تمييزه: أكان لحم عجل، أم خروف، أم ماعز؟!.. لكنه مرض لعشرة أيام، إثر أن عرف أنه لحم تعرفه أشهر المآدب في عديد من نواحي بلغاريا... إنه لحم الحمير!!

● اثنان من اعز أصدقائي وزملائي هما: د. عمر عبد العزيز ومنصور هائل، ثمة ثأر تاريخي وعداء استراتيجي بينهما والطعام.. فهما يجدان الأكل مجرد "كماليات".. ولطالما ردّدا أمنيتهما الغالية بأ يخلق الله لهما وعاء يوضع أعلى الحنجرة ليتم إلقاء الطعام فيه، من دون أن يضطرا إلى أداء تلك العملية الصعبة والمرهقة، المتمثلة في المضغ والهضم!!

الأمر ذاته ينطبق على الزميل الصديق علي السقاف، الذي تخاله – من هيئته – يفطر بدجاجتين ويتعشى بسمكتين، وبينهما يتغدى بخروف استرالي.. غير أن " الاسم كبير والعشاء قليّة"!!

وعلى العكس منه تماما، الأستاذ الكبير عبد الواسع قاسم –رحمة الله تغشاه– ومع فارق يبلغ حد المفارقة، وهو أن جسمه الضئيل للغاية لا يوحي بأنه قادر على تناول جناح دجاجة!!.. وهو ما اثار " الرعب" في قلب المستشرق الروسي فيتالي ناعومكين، خلال مأدبة جمعتنا –ثلاثتنا وآخرين– في العام 1986م!!

وذات يوم بعيد، دُعيتُ إلى وليمة غداء عامرة بالآكلين والمأكولين.. وفوجئت باثنين (أحدهما رئيس جمهورية، والآخر سياسي قيادي) يفترسان لوحدهما –لا ثالث لهما– كبشا بحجم فيل أبرهة الأشرم!!

● في كل أصقاع العالم، يجتاح الجراد البلاد فيأكل الأخضر واليابس.. وما إن ينتهك الحدود اليمنية، حتى يؤكل!!

وفي بعض بلاد آسيا يأكلون القرود والثعابين والسحالي!!

وفي بعض بلاد أوروبا يأكلون الحمير والضفادع والديدان!!

وفي بعض البلاد الأخرى يأكلون الكلاب والقطط والفئران!!

العرب لا يأكلون –كما أظن– هذه الحيوانات.. غير أنهم يأكلون ما هو أكثر مدعاة للإشمئزاز، بل وأكثر بعثا على القشعريرة... إنهم يأكلون الحمام والعصافير، وهي من أجمل وأنبل ما خلق الله من الطيور.. عدا أنهم يصطادون وينهشون صنفين من أروع وأودع الحيوانات على الإطلاق: الأرانب والغزلان!!

اليمنيون –ولله الحمد– لا يأكلون الأصناف سالفة الذكر.. غير أن الله ابتلى بعضهم بما هو أكثر بشاعة، بأن جعلهم يأكلون بعضهم بعضا.. ومن دون شوكة أو سكين!!

* رئيس تحرير صحيفة «الوحدة»

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤